

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه :

ما قولكم في مذهب السلف في الاعتقاد، ومذهب غيرهم من المتأخرين، ما الصواب منهما، وما تتحلونه أنتم من المذهبين؟ وفي أهل الحديث: هل هم أولى بالصواب من غيرهم؟ وهل هم المرادون بالفرقة الناجية؟ وهل حدث بعدهم علوم جهلوها وعلمها غيرهم؟

فأجاب:

الحمد لله، هذه المسائل بسطها يحتمل مجلدات، لكن نشير إلى المهم منها، والله الموفق.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]. وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعلم قطعاً أنهم المراد بالآية الكريمة، فقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ يُغْفِرُوا لِمَنْ سَلَفَهُمُ اللَّهُ يَرْضَىٰ لَهُمْ تَوْبَهُمْ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨].

فحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصله جهنم.

فمن سبيلهم في الاعتقاد: «الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه» التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمرؤها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها.

وقال بعضهم - ويروى عن الشافعي: آمنت بما جاء عن الله، وبما جاء عن رسول الله

ﷺ على مراد رسول الله.

٤/٣ وعلموا أن المتكلم بها صادق - لا شك في صدقه - فصدقوه، ولم يعلموا حقيقة معناها، فسكتوا عما لم يعلموه، وأخذ ذلك الآخر عن الأول، ووصى بعضهم / بعضاً بحسن الاتباع والوقوف حيث وقف أولهم، وحذروا من التجاوز لهم والعدول عن طريقتهم، وبينوا لنا سبيلهم ومذهبهم، ونرجو أن يجعلنا الله - تعالى - ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه، وسلوك الطريق الذي سلكوه.

والدليل على أن مذهبهم ما ذكرناه: أنهم نقلوا إلينا القرآن العظيم، وأخبار رسول الله ﷺ، نقل مصدق لها مؤمن بها، قابل لها، غير مرتاب فيها، ولا شك في صدق قائلها، ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها ولا تألوله، ولا شبهوه بصفات المخلوقين؛ إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يكتب بالكلية؛ إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته، لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل.

٤/٤ بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا، أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه بالغوا في كفه، تارة بالقول العنيف، وتارة بالضرب، وتارة بالإعراض الدال على شدة الكراهة لمسأله، ولذلك لما بلغ عمر - رضي الله عنه - أن صبيغاً يسأل عن المتشابه أعد له عراجين النخل، فبينما عمر يخطب، قام فسأله عن: ﴿الذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا . فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا﴾ [الذاريات: ١، ٢] وما بعدها، فنزل عمر فقال: لو وجدتكم مخلوقاً لضربت الذي فيه عينك بالسيف، ثم أمر به فضرب ضرباً شديداً، وبعث به إلى البصرة، وأمرهم ألا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرى لا يأتي مجلساً إلا قالوا: عزمة أمير المؤمنين، فتفرقوا عنه، حتى تاب وحلف بالله ما بقى يجد مما كان في نفسه شيئاً، فأذن عمر في مجالسته، / فلما خرجت الخوارج أتى، فقيل له: هذا وقتك، فقال: لا، نفعنتي موعظة العبد الصالح.

ولما سئل مالك بن أنس - رحمه الله تعالى - فقيل له: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق مالك وعلاه الرُحْضَاءُ - يعني: العرق - وانتظر القوم ما يجيء منه فيه، فرفع رأسه إلى السائل وقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وأحسبك رجل سوء، وأمر به فأخرج.

ومَنْ أَوَّلَ الاستواء بالاستيلاء، فقد أجاب بغير ما أجاب به مالك، وسلك غير سبيله. وهذا الجواب من مالك - رحمه الله - في الاستواء شافٍ كافٍ في جميع الصفات، مثل النزول والمجيء، واليد، والوجه، وغيرها.

فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

وهكذا يقال في سائر الصفات ، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة.

وثبت عن محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - أنه قال: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب ، على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب - عز وجل - من غير تفسير، ولا / وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ٤/٥ ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا. فمن قال بقول «جَهْم» فقد فارق الجماعة. انتهى.

فانظر - رحمك الله - إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسألة، ولا خير فيما خرج عن إجماعهم، ولو لزم التجسيم من السكوت عن تأويلها لفروا منه، وأولوا ذلك، فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه.

وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أنه قال: إن أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم - تبارك وتعالى - بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله، على ما وردت به الأخبار الصحاح، ونقله العدول الثقات ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ، ولا يكيّفونها تكييف المشبه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية.

وقد أعاد الله «أهل السنة» من التحريف والتكييف ، ومنّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واكتفوا بنفي النقائص بقوله - عز من قائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

وقال سعيد بن جبير: ما لم يعرفه البديون فليس من الدين.

وثبت عن الربيع بن سليمان (١) أنه قال: سألت الشافعي - رحمه الله تعالى - / عن ٤/٦ صفات الله - تعالى ، فقال: حرام على العقول أن تمثل الله - تعالى ، وعلى الأوهام أن

(١) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي ، الإمام المحدث، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، ولد سنة ١٧٤هـ، وكان صاحب حلقة بمصر، وتوفي سنة ٢٧٠هـ. [سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨٧، شذرات الذهب ٢/١٥٩، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٥، ٢٤٦].

تحده ، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه، أو على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام.

وثبت عن الحسن البصري أنه قال: لقد تكلم مُطَرَّفٌ على هذه الأعواد بكلام ما قيل قبله، ولا يقال بعده. قالوا: وما هو يا أبا سعيد؟ قال: الحمد لله الذي من الإيمان به الجهل بغير ما وصف به نفسه.

وقال سُحْنُونُ (١) : من العلم بالله السكوت عن غير ما وصف به نفسه.

وثبت عن الحميدي - أبي بكر عبد الله بن الزبير - أنه قال: أصول السنة - فذكر أشياء - ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ومن زعم غير هذا فهو جهمي.

فمذهب السلف - رضوان الله عليهم - إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛ لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وعلى / هذا مضى السلف كلهم، ولو ذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام السلف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب. ٤/٧

فمن كان قصده الحق وإظهار الصواب، اكتفى بما قدمناه، ومن كان قصده الجدال والقبيل والقال والمكابرة، لم يزد التطويل إلا خروجاً عن سواء السبيل، والله الموفق.

وقد ثبت ما ادعيناه من مذهب السلف - رضوان الله عليهم - بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلاً، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك. ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة؛ بل لقد بلغني عن من ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم، الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ما قلناه، ورأيت لبعض شيوخهم في كتابه، قال: اختلف أصحابنا في أخبار الصفات، فمنهم من أمرها كما جاءت من غير تفسير، ولا تأويل، مع نفي التشبيه عنها، وهو مذهب السلف، فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع، والحمد لله.

(١) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب بن ربيعة التنوخي، فقيه المغرب، وقاضي القيروان، توفي سنة ٢٤٠ هـ عن ثمانين سنة. [سير أعلام النبلاء ١٢/٦٣-٦٩، وفيات الأعيان ٣/١٨٠-١٨٢].

وما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أنه قال : عليك بلزوم السنة، فإنها لك بإذن الله عصمة؛ فإن السنة إنما جعلت ليستن بها ويقتصر عليها، وإنما سنّها مَنْ قَدْ علم ما في خلافتها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولَهُمْ كانوا على كشفها أقوى، وبتفصيلها لو كان فيها أخرى، / وإنهم لَهُم السابقون، وقد بلغهم عن نبيهم ما ٤/٨ يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة؛ فلتن كان الهدى ما أتم عليه لقد سبقتموهم إليه، ولئن قلت: حدثٌ حدثٌ بعدهم، فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورجب بنفسه عنهم، واختار ما نحتته فكره على ما تلقوه عن نبيهم؛ وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان.

ولقد وصفوا منه ما يكفي، وتكلموا منه بما يشفى، فمن دونهم مقصر، ومن فوقهم مفرط. لقد قصر دونهم أناس فجفوا، وطمح آخرون فغلوا وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

٤/٩

/ فصل

وأما كونهم أعلم من بعدهم وأحكم، وأن مخالفهم أحق بالجهل والحشو، فبين ذلك بالقياس المعقول، من غير احتجاج بنفس الإيمان بالرسول، كما قال الله: ﴿سَتْرِيهِمْ آيَاتًا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾، فأخبر أنه سيرهم الآيات المرئية المشهودة، حتى يتبين لهم أن القرآن حق، ثم قال: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾؟ [فصلت: ٥٣] أي : بإخبار الله ربك في القرآن وشهادته بذلك.

فنقول: من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال، ويمتازون عنهم بما ليس عندهم؛ فإن المنازع لهم لا بد أن يذكر فيما يخالفهم فيه طريقاً أخرى، مثل المعقول، والقياس، والرأي، والكلام والنظر، والاستدلال، والمحااجة، والمجادلة، والمكاشفة، والمخاطبة، والوجد^(١)، والذوق ونحو ذلك. وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها، فهم أكمل الناس عقلاً، وأعدلهم قياساً، وأصوبهم رأياً، وأسدهم كلاماً وأصحهم نظراً، وأهداهم استدلالاً، وأقومهم جدلاً، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهاماً، وأحدّهم بصراً ومكاشفة، وأصوبهم سمعاً / ومخاطبة، ٤/١٠ وأعظمهم وأحسنهم وجداً وذوقاً، وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل

(١) أى : الحب، يقال: فلان به وجدٌ أى: حب، ويستعمل أيضاً فى الحُزْن. انظر: القاموس المحيط، مادة «وجد».

السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل.

فكل من استقرأ أحوال العالم وجد المسلمين أَحَدًا وَأَسَدَّ عَقْلًا، وأنهم ينالون في المدة
السيرة من حقائق العلوم والأعمال أضعاف ما يناله غيرهم في قرون وأجيال، وكذلك
أهل السنة والحديث تجدهم كذلك متمتعين. وذلك لأن اعتقاد الحق الثابت يقوي الإدراك
ويصححه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]. وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ
فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَتُّبًا . وَإِذَا لَا تَأْنِيَهُمْ مِّنْ لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا . وَلَهْدَيْنَاهُمُ
صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨].

وهذا يعلم تارة بموارد النزاع بينهم وبين غيرهم، فلا تجد مسألة خولفوا فيها إلا وقد
تبين أن الحق معهم، وتارة بإقرار مخالفيهم ورجوعهم إليهم دون رجوعهم إلى غيرهم، أو
بشهادتهم على مخالفيهم بالضلال والجهل، وتارة بشهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله
في الأرض، وتارة بأن كل طائفة تعتصم بهم فيما خالفت فيه الأخرى، وتشهد بالضلال
على كل من خالفها أعظم مما تشهد به عليهم.

فأما شهادة المؤمنين، الذين هم شهداء الله في الأرض، فهذا أمر ظاهر معلوم بالحس
والتواتر لكل من سمع كلام المسلمين، لا تجد في الأمة عظم أحد تعظيمًا أعظم مما عظموا
به، ولا تجد غيرهم يعظم إلا بقدر ما وافقهم فيه، كما لا ينقص إلا بقدر ما خالفهم.

٤/١١ / حتى إنك تجد المخالفين لهم كلهم وقت الحقيقة يقر بذلك، كما قال الإمام أحمد:
آية ما بيننا وبينهم يوم الجنائز، فإن الحياة بسبب اشتراك الناس في المعاش يعظم الرجل
طائفته، فأما وقت الموت فلا بد من الاعتراف بالحق من عموم الخلق؛ ولهذا لم يعرف في
الإسلام مثل جنازته. مسح المتوكل موضع الصلاة عليه فوجد ألف ألف وستمئة ألف،
سوى من صلى في الخانات والبيوت، وأسلم يومئذ من اليهود والنصارى عشرون ألفًا،
وهو إنما نبّل عند الأمة باتباع الحديث والسنة.

وكذلك الشافعي، وإسحاق، وغيرهما، إنما نبّلوا في الإسلام باتباع أهل الحديث
والسنة، وكذلك البخاري وأمثاله إنما نبّلوا بذلك، وكذلك مالك والأوزاعي، والثوري،
وأبو حنيفة وغيرهم، إنما نبّلوا في عموم الأمة، وقبل قولهم لما وافقوا فيه الحديث والسنة،
وما تُكَلِّمُ فيمن تُكَلِّمُ فيه منهم إلا بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتها من الحديث
والسنة، إما لعدم بلاغها إياه، أو لاعتقاده ضعف دلالتها، أو رجحان غيرها عليها.

وكذلك المسائل الاعتقادية الخبرية، لم ينبّل أحد من الطوائف ورؤوسهم عند الأمة إلا
بما معه من الإثبات والسنة، فالمعتزلة أولا - وهم فرسان الكلام - إنما يحمدون ويعظمون

عند أتباعهم وعند من يعضى عن مساويهم ؛ لأجل محاسنهم عند المسلمين بما وافقوا فيه مذهب أهل الإثبات والسنة والحديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث؛ من إمامة الخلفاء / وعدالة الصحابة ، وقبول الأخبار، وتحريف الكلم عن ٤/١٢ مواضعه والغلو في عليّ، ونحو ذلك .

وكذلك الشيعة المتقدمون، كانوا يرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات والقدر والشفاعة، ونحو ذلك . وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير عليّ وعثمان وغيرهما، وما كفروا به المسلمين من الذنوب، ويستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة، من إدخال الواجبات في الإيمان . ولهذا قالوا بالمنزلة، وإن لهم يهتدوا إلى السنة المحضة .

وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل الكلائية، والكرامية، والأشعرية، إنما قبلوا واتبعوا واستحمدوا إلى عموم الأمة بما أثبتوه من أصول الإيمان؛ من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب وبيان تناقض حججهم، وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية، من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة .

فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث ، وإما الرد على من خالف السنة والحديث، ببيان تناقض حججهم .

ولم يتبع أحد مذهب الأشعري ونحوه، إلا لأحد هذين الوصفين، أو كليهما (١) ، وكل من أحبه وانتصر له من المسلمين وعلمائهم، فإنما يحبه وينتصر له / بذلك . فالمصنف ٤/١٣ في مناقبه الدافع للطعن واللعن عنه - كاليهقي ، والقشيري أبي القاسم (٢) وابن عساكر الدمشقي - إنما يحتجون لذلك بما يقوله من أقوال أهل السنة والحديث، أو بما رده من أقوال مخالفهم، لا يحتجون له عند الأمة وعلمائها وأمرائها إلا بهذين الوصفين، ولولا أنه كان من أقرب بني جنسه إلى ذلك لأحقوه بطبقة الذين لم يكونوا كذلك ، كشيخه الأول أبي علي وولده أبي هاشم .

لكن كان له من موافقة مذهب السنة والحديث في الصفات، والقدر، والإمامة، والفضائل، والشفاعة، والحوض، والصراط ، والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية، والرافضة، والجهمية، وبيان تناقضهم، ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك،

(١) في المطبوعة: « أو كلاهما » والصواب ما أثبتناه .

(٢) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب وغيرها . ولد سنة ٣٧٥هـ وتوفى سنة ٤٦٥هـ بنيسابور . [سير أعلام النبلاء

ويعرف له حقه وقدره: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣] ، وبما وافق فيه السنة والحديث صار له من القبول والاتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف ، وإظهار فساد قوله، هي من جنس المجاهد المنتصر.

فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذَّبُّ عن السنة أفضل من الجهاد. والمجاهد قد يكون عدلا في سياسته وقد لا يكون ، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي ﷺ: « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم »^(١). ولهذا مضت السنة بأن يغزى مع كل أمير، برًّا كان أو فاجرًا، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، / وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره نصره للسنة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يشكر على ذلك من هذا الوجه.

٤/١٤

فحمد الرجال عند الله ورسوله وعباده المؤمنين، بحسب ما وافقوا فيه دين الله وسنة رسوله وشرعه من جميع الأصناف؛ إذ الحمد إنما يكون على الحسنات، والحسنات: هي ما وافق طاعة الله ورسوله، من التصديق بنخبر الله والطاعة لأمره، وهذا هو السنة. فالخير كله - باتفاق الأمة - هو فيما جاء به الرسول ﷺ. وكذلك ما يُدْمُّ من يُدْمُّ من المنحرفين عن السنة والشريعة وطاعة الله ورسوله، إلا بمخالفة ذلك.

ومن تكلم فيه من العلماء والأمراء وغيرهم، إنما تكلم فيه أهل الإيمان بمخالفته السنة والشريعة.

وبهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام والتكلمين الصفاتية، كابن كرام ، وابن كُلاب ، والأشعري، وما تكلم فيه من تكلم من أعيان الأمة وأئمتها المقبولين فيها من جميع طوائف الفقهاء، وأهل الحديث والصوفية، إلا بما يقولون: إنهم خالفوا فيه السنة والحديث لخفائهم عليهم، أو إعراضهم عنه، أو لاقتضاء أصل قياس - مهدوه - رد ذلك ، كما يقع نحو ذلك في المسائل العلمية، / فإن مخالفة المسلم - الصحيح الإيمان - النص إنما يكون لعدم علمه به، أو لا اعتقاده صحة ما عارضه، لكن هو فيما ظهر من السنة وعظم أمره يقع بتفريط من المخالف وعدوان، فيستحق من الذم ما لا يستحقه في النص الخفي، وكذلك فيما يوقع الفرقة والاختلاف ، يعظم فيه أمر المخالفة للسنة.

٤/١٥

(١) البخارى فى الجهاد (٣٠٦٢) ، ومسلم فى الإيمان(١١١/١٧٨)، والدارمى فى السير ٢/٢٤٠، ٢٤١، وأحمد ٢/٣٠٩.

ولهذا اهتم كثير من الملوك والعلماء بأمر الإسلام وجهاد أعدائه، حتى صاروا يلعنون الرافضة والجهمية وغيرهم على المنابر، حتى لعنوا كل طائفة رأوا فيها بدعة، فلعنوا الكلابية والأشعرية، كما كان في مملكة الأمير محمود بن سبكتكين وفي دولة السلاجقة ابتداءً، وكذلك الخليفة القادر، ربما اهتم بذلك واستشار المعتزلة من الفقهاء، ورفعوا إليه أمر القاضي أبي بكر ونحوه، وهموا به، حتى كان يخفى، وإنما تستر بمذهب الإمام أحمد وموافقته، ثم ولى النظام وسعوا في رفع اللعنة، واستفتوا من استفتوه من فقهاء العراق، كالدامغاني الحنفي، وأبي إسحاق الشيرازي، وفتواهما حجة على من بخراسان من الحنفية والشافعية. وقد قيل: إن أبا إسحاق استعفى من ذلك فألزموه، وأفتوا بأنه لا يجوز لعنتهم، ويعزر من يلعنهم وعلل الدامغاني بأنهم طائفة من المسلمين، وعلل أبو إسحاق - مع ذلك - بأن لهم ذباً ورداً على أهل البدع المخالفين للسنة، فلم يمكن المفتى أن يعلل رفع الذم إلا بموافقة السنة والحديث.

وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة، فيها أشياء حسنة قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

4/16 / ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص ومخالطة المردان، ويعزر فاعله تعزيراً بليغاً رادعاً. وأما لبس الحلق والدمالج⁽¹⁾، والسلاسل والأغلال، والتختم بالحديد والنحاس، فبدعة وشهرة، وشر الأمور محدثاتها، وهي لهم في الدنيا، وهي لباس أهل النار، وهي لهم في الآخرة، إن ماتوا على ذلك. ولا يجوز السجود لغير الله من الأحياء والأموات، ولا تقبيل القبور، ويعزر فاعله.

ومن لعن أحداً من المسلمين عزز على ذلك تعزيراً بليغاً. والمؤمن لا يكون لعاناً، وما أقربه من عود اللعنة عليه، قال: ولا تحل الصلاة عند القبور، ولا المشي عليها من الرجال والنساء، ولا تعمل مساجد للصلاة، فإنه اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.

قال: وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فمن لعنتهم عزز، وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلاً للعة، وقعت اللعنة عليه. والعلماء أنصار فروع الدين، والأشعرية أنصار أصول الدين.

قال: وأما دخولهم النيران، فمن لا يتمسك بالقرآن فإنه فتنة لهم ومضلة لمن يراهم،

(1) الدمالج: مفردا الدُمْلَجُ، وهو المعضد من الحلى. انظر: لسان العرب، مادة «دملج».

كما يفتتن الناس بما يظهر على يدي الدجال، فإنه من ظهر على يديه خارق، فإنه يوزن بميزان الشرع، فإن كان على الاستقامة، كان ما ظهر على يديه كرامة، ومن لم يكن على الاستقامة كان ذلك فتنة، كما يظهر على يدي الدجال من إحياء الميت، وما يظهر من جنته وناره، فإن الله يضل من لا خلاق له بما يظهر على يدي هؤلاء.

٤/١٧ / وأما من تمسك بالشرع الشريف، فإنه لو رأى من هؤلاء من يطير في الهواء أو يمشي على الماء، فإنه يعلم أن ذلك فتنة للعباد. انتهى.

فالفقيه أبو محمد - أيضاً - إنما منع اللعن، وأمر بتعزيز اللاعن لأجل ما نصره من «أصول الدين» وهو ما ذكرناه من موافقة القرآن والسنة والحديث، والرد على من خالف القرآن والسنة والحديث؛ ولهذا كان الشيخ أبو إسحاق يقول: **إِنَّمَا نَفَقَتْ** (١) الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الخنابلة، وهذا ظاهر عليه وعلى أئمة أصحابه في كتبهم ومصنفاتهم قبل وقوع الفتنة القشيرية ببغداد؛ ولهذا قال أبو القاسم ابن عساکر في مناقبه: ما زالت الخنابلة والأشاعرة في قديم الدهر متفقين غير مفترقين، حتى حدثت فتنة ابن القشيري، ثم بعد حدوث الفتنة وقبلها لا تجد من يمدح الأشعري بمدحة، إلا إذا وافق السنة والحديث، ولا يذمه من يذمه إلا بمخالفة السنة والحديث.

وهذا إجماع من جميع هذه الطوائف على تعظيم السنة والحديث، واتفق شهادتهم على أن الحق في ذلك.

ولهذا تجد أعظمهم موافقة لأئمة السنة والحديث، أعظم عند جميعهم ممن هو دونه، فالأشعري - نفسه - لما كان أقرب إلى قول الإمام أحمد ومن قبله من أئمة السنة، كان عندهم أعظم من أتباعه. والقاضي أبو بكر ابن الباقلاني لما كان أقربهم إلى ذلك، كان أعظم عندهم من غيره. وأما مثل الأستاذ أبي المعالي، / وأبي حامد، ونحوهما - ممن خالفوا أصوله في مواضع - فلا تجدهم يعظمون إلا بما وافقوا فيه السنة والحديث، وأكثر ذلك تقلدوه من مذهب الشافعي في الفقه الموافق للسنة والحديث، وما ذكره في الأصول بما يوافق السنة والحديث، وما ردوه مما يخالف السنة والحديث، وبهذا القدر يتحلون السنة وينحلونها، وإلا لم يصح ذلك.

وكانت الرافضة والقرامطة - علماؤها وأمرؤها - قد استظهرت في أوائل الدولة السلجوقية، حتى غلبت على الشام والعراق، وأخرجت الخليفة القائم ببغداد إلى

(١) أى: راجت. انظر: مختار الصحاح، مادة «نق».

تكريت^(١)، وحبسوه بها في فتنة البساسيري المشهورة، فجاءت بعد ذلك السلجوقية حتى هزموهم وفتحوا الشام والعراق، وقهروهم بخراسان وحجروهم بمصر. وكان في وقتهم من الوزراء مثل: نظام الملك، ومن العلماء مثل: أبي المعالي الجويني، فصاروا - بما يقيمونه من السنة ويردونه من بدعة هؤلاء ونحوهم - لهم من المكانة عند الأمة بحسب ذلك.

وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه؛ كأبي الوليد الباجي والقاضي أبي بكر ابن العربي ونحوهما، لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث، وأما الأكابر: مثل ابن حبيب، وابن سحنون ونحوهما، فلون آخر.

وكذلك أبو محمد ابن حزم - فيما صنفه من الملل والنحل - إنما يستحمد بموافقة / السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك، بخلاف ما ٤/١٩ انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة. وكذلك ما ذكره في «باب الصفات»، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك.

لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأئمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكما نفى خرق العادات ونحوه من عبادات القلوب، مضموماً إلى ما في كلامه من الواقعة في الأكابر، والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر.

وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، / والتعظيم لدعائم الإسلام، ٤/٢٠ وجانب الرسالة، ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه

(١) تكريت: بلدة مشهورة بين بغداد والموصل. انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي ٣٨/٢.

فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء.

وتعظيم أئمة الأمة وعوامها للسنة والحديث وأهله في الأصول والفروع من الأقوال والأعمال، أكثر من أن يذكر هنا، وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوى كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل: دولة المهدي، والرشيد، ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين، كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل، فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصى عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج.

وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية، وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ، حيث قال: «الفتنة هاهنا» (١)، ظهر حينئذ كثير من البدع، وعربت - أيضاً - إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم - من المجوس الفرس، والصابئين الروم، والمشركيين الهند - وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيماناً وعدلاً وجوداً، فصار يتبع المنافقين الزنادقة كذلك.

وكان خلفاء بني العباس أحسن تعاهداً للصلوات في أوقاتها من بني أمية،/ فإن أولئك كانوا كثير الإضاعة لمواقيت الصلاة، كما جاءت فيهم الأحاديث: « سيكون بعدي أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلُّوا الصلاة لوقتها، واجعلوا صلاتكم معهم نافلة» (٢). لكن كانت البدع في القرون الثلاثة الفاضلة مقموعة، وكانت الشريعة أعز وأظهر، وكان القيام بجهاد أعداء الدين من الكافرين والمنافقين أعظم.

وفي دولة أبي العباس المأمون ظهر «الخرميين» ونحوهم من المنافقين، وعرب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة.

فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوى ما قوى من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك: ما ظهر من استيلاء الجهمية، والرافضة، وغيرهم من أهل الضلال، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة، وذلك بنوع رأى يحسبه صاحبه عقلاً وعدلاً، وإنما هو جهل وظلم، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق، والمسلم والكافر،

(١) البخارى فى الفتن (٧٠٩٢)، ومسلم فى الفتن (٤٥/٢٩٠٥) والترمذى فى الفتن (٢٢٦٨) وقال:

« حديث حسن صحيح»، وأحمد ٢٣/٢، ٩٢، كلهم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

(٢) مسلم فى المساجد (٢٣٨/٦٤٨)، والدارمى فى الصلاة ٢/٢٧٩، كلاهما عن أبى ذر رضى الله عنه.

أعظم الظلم ، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل ، فتولد من ذلك محنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جري ، مما يطول وصفه .

٤/٢٢ وكان في أيام المتوكل قد عز الإسلام، حتى أُلزم أهل الذمة بالشروط / العمرية، وأُلزموا الصَّغَارَ، فَعَزَّتْ السنة والجماعة ، وقمعت الجهمية والرافضة ونحوهم، وكذلك في أيام المعتضد ، والمهدي ، والقادر، وغيرهم من الخلفاء الذين كانوا أحمد سيرة وأحسن طريقة من غيرهم، وكان الإسلام في زمنهم أعز، وكانت السنة بحسب ذلك .

وفي دولة بني بويه - ونحوهم - الأمر بالعكس ، فإنهم كان فيهم أصناف المذاهب المذمومة . قوم منهم زنادقة، وفيهم قرامطة كثيرة ومتفلسفة ومعتزلة ورافضة ، وهذه الأشياء كثيرة فيهم غالبية عليهم . فحصل في أهل الإسلام والسنة في أيامهم من الوهن ما لم يعرف، حتى استولى النصارى على ثغور الإسلام، وانتشرت القرامطة في أرض مصر والمغرب والمشرق وغير ذلك، وجرت حوادث كثيرة .

ولما كانت مملكة محمود بن سبكتكين من أحسن ممالك بني جنسه ، كان الإسلام والسنة في مملكته أعز، فإنه غزا المشركين من أهل الهند، ونشر من العدل ما لم ينشره مثله، فكانت السنة في أيامه ظاهرة، والبدع في أيامه مقموعة .

٤/٢٣ وكذلك السلطان نور الدين محمود، الذي كان بالشام ، عز أهل الإسلام والسنة في زمنه، وذل الكفار وأهل البدع ممن كان بالشام ومصر وغيرهما من الرافضة والجهمية ونحوهم، وكذلك ما كان في زمنه من خلافة بني العباس / ووزارة ابن هُبَيْرَةَ لهم، فإنه كان من أمثل وزراء الإسلام؛ ولهذا كان له من العناية بالإسلام والحديث ما ليس لغيره .

وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال، ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك، فأكثر من أن يحتمله هذا الموضوع، وكذلك ما يوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير، وأئمة السنة والحديث لا يرجع منهم أحد؛ لأن الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد، وكذلك ما يوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يشهدون لأهل البدع إلا بالضلال، وهذا باب واسع كما قدمناه .

وجميع الطوائف المتقابلة من أهل الأهواء تشهد لهم بأنهم أصلح من الآخرين وأقرب إلى الحق، فنجد كلام أهل النحل فيهم، وحالهم معهم بمنزلة كلام أهل الملل مع المسلمين، وحالهم معهم .

وإذا قابلنا بين الطائفتين - أهل الحديث ، وأهل الكلام - فالذي يعيب بعض أهل الحديث وأهل الجماعة بحشو القول، إنما يعييبهم بقلة المعرفة، أو بقلة الفهم . أما الأول: فبأن يحتجوا بأحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو بآثار لا تصلح للاحتجاج . وأما الثاني : فبالا يفهموا معنى الأحاديث الصحيحة، بل قد يقولون القولين المتناقضين ولا يهتدون للخروج من ذلك .

٤/٢٤

/ والأمر راجع إلى شيئين : إما زيادة أقوال غير مفيدة يظن أنها مفيدة، كالأحاديث الموضوعية، وإما أقوال مفيدة، لكنهم لا يفهمونها؛ إذ كان اتباع الحديث يحتاج أولاً : إلى صحة الحديث . وثانياً: إلى فهم معناه، كاتباع القرآن، فالخلل يدخل عليهم من ترك إحدى المقدمتين، ومن عابهم من الناس، فإنما يعييبهم بهذا .

ولا ريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل «الأصول والفروع» وبآثار مفتعلة وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وربما تأولوه على غير تأويله، ووضعوه على غير موضعه .

ثم إنهم بهذا المنقول الضعيف والمعقول السخيف، قد يكفرون ويضللون، ويبدعون أقواماً من أعيان الأمة، ويجهلونهم . ففي بعضهم من التفريط في الحق والتعدي على الخلق ما قد يكون بعضه خطأً مغفوراً ، وقد يكون منكراً من القول وزوراً، وقد يكون من البدع والضلالات التي توجب غليظ العقوبات، فهذا لا ينكره إلا جاهل أو ظالم، وقد رأيت من هذا عجائب .

لكن، هم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، ولا ريب أن في كثير من المسلمين من الظلم والجهل والبدع والفجور ما لا يعلمه إلا من أحاط بكل شيء علماً، لكن كل شر يكون في بعض المسلمين فهو في غيرهم / أكثر، وكل خير يكون في غيرهم، فهو فيهم أعلى وأعظم ، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم .

٤/٢٥

وبيان ذلك: أن ما ذكر من فضول الكلام الذي لا يفيد - مع اعتقاد أنه طريق إلى التصور والتصديق - هو في أهل الكلام والمنطق أضعاف أضعاف ما هو في أهل الحديث، فبإزاء احتجاج أولئك بالحديث الضعيف احتجاج هؤلاء بالحدود والأقيسة الكثيرة العقيمة، التي لا تفيد معرفة ، بل تفيد جهلاً وضلالاً ، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها، تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر ، وما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من رأى فلان .

ثم لأهل الحديث من المزية : أن ما يقولونه من الكلام الذي لا يفهمه بعضهم هو كلام في نفسه حق، وقد آمنوا بذلك، وأما المتكلمة، فيتكلفون من القول ما لا يفهمونه ولا

يعلمون أنه حق. وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في نقض أصل عظيم من أصول الشريعة، بل إما في تأييده، وإما في فرع من الفروع، وأولئك يحتجون بالحدود والمقاييس الفاسدة في نقض الأصول الحقة الثابتة.

إذا عرف هذا، فقد قال الله - تعالى - عن أتباع الأئمة من أهل الملل المخالفين للرسول: ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [غافر: ٨٣] ، وقال تعالى: / ﴿ يَوْمَ تَقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ ﴾ إلى قوله: ٤/٢٦ ﴿ وَالْعَنُومُ لَعْنًا كَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨]، ومثل هذا في القرآن كثير.

وإذا كانت سعادة الدنيا والآخرة هي باتباع المرسلين، فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك هم أعلمهم بآثار المرسلين وأتبعهم لذلك. فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم، المتبعون لها، هم أهل السعادة في كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة؛ فإنهم يشاركون سائر الأمة فيما عندهم من أمور الرسالة، ويمتازون عنهم بما اختصوا به من العلم الموروث عن الرسول، مما يجمله غيرهم أو يكذب به.

والرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - عليهم البلاغ المبين، وقد بلغوا البلاغ المبين، وخاتم الرسل محمد ﷺ، أنزل الله كتابه مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيماً عليه، فهو الأمين على جميع الكتب وقد بلغ آيين البلاغ وأتمه وأكمله، وكان أنصح الخلق لعباد الله، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وجاهد في الله حق جهاده، وعبد الله حتى أتاه اليقين، فأسعد الخلق وأعظمهم نعيماً وأعلاهم درجة، أعظمهم اتباعاً وموافقة له علماً وعملاً.

٤/٢٧ وأما غير أتباعه من أهل الكلام، فالكلام في أقيستهم التي هي حججهم / وبراهينهم على معارفهم وعلومهم، وهذا يدخل فيه كل من خالف شيئاً من السنة والحديث، من المتكلمين والفلاسفة. فالكلام في هذا المقام واسع لا ينضبط هنا، لكن المعلوم من حيث الجملة أن الفلاسفة والمتكلمين من أعظم بني آدم حشوا وقولا للباطل، وتكذيباً للحق في مسائلهم ودلائلهم، لا يكاد - والله أعلم - تخلو لهم مسألة واحدة عن ذلك.

وأذكر أنني قلت مرة لبعض من كان ينتصر لهم من المشغوفين بهم - وأنا إذ ذاك صغير قريب العهد من الاحتلام: كل ما يقوله هؤلاء ففيه باطل، إما في الدلائل وإما في المسائل، إما أن يقولوا مسألة تكون حقاً، لكن يقيمون عليها أدلة ضعيفة، وإما أن تكون المسألة باطلاً. فأخذ ذلك المشغوف بهم يعظم هذا، وذكر « مسألة التوحيد » فقلت:

التوحيد حق، لكن اذكر ما شئت من أدلتهم التي تعرفها حتى أذكر لك ما فيه . فذكر بعضها بحروفه حتى فهم الغلط وذهب إلى ابنه - وكان أيضاً من المتعصبين لهم - فذكر ذلك له، قال: فأخذ يعظم ذلك علي ، فقلت : أنا لا أشك في التوحيد، ولكن أشك في هذا الدليل المعين، ويدلك على ذلك أمور:

أحدها: أنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً ، وأضعف الناس علماً و يقيناً، وهذا أمر يجدونه في أنفسهم، ويشهده الناس منهم ، وشواهد ذلك أعظم من أن تذكر هنا. وإنما فضيلة أحدهم باقتداره على الاعتراض والقدح والجدل ، ومن المعلوم أن الاعتراض والقدح ليس بعلم ولا فيه منفعة، وأحسن / أحوال صاحبه أن يكون بمنزلة العامي، وإنما العلم في جواب السؤال؛ ولهذا تجد غالب حججهم تتكافأ، إذ كل منهم يقدر في أدلة الآخر.

٤/٢٨

وقد قيل: إن الأشعري - مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك - صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة - يعني أدلة علم الكلام - فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي : أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام.

وهذا أبو عبد الله الرازي ، من أعظم الناس في هذا الباب - باب الحيرة والشك والاضطراب - لكن هو مسرف في هذا الباب ، بحيث له نَهْمَةٌ في التشكيك دون التحقيق، بخلاف غيره، فإنه يحقق شيئاً ويثبت على نوع من الحق ، لكن بعض الناس قد يثبت على باطل محض، بل لا بد فيه من نوع من الحق، وكان من فضلاء المتأخرين وأبرعهم في الفلسفة والكلام ابن واصل الحموي، كان يقول: أستلقي على قفائي، وأضع الملحفة على نصف وجهي ، ثم أذكر المقالات، وحجج هؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجع عندي شيء ولهذا أنشد الخطابي:

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقا وكل كاسر مكسور

فإذا كانت هذه حال حججهم فأى لغو باطل، وحشو يكون أعظم من هذا؟ / وكيف يليق بمثل هؤلاء أن ينسبوا إلى الحشو أهل الحديث والسنة؟ الذين هم أعظم الناس علماً و يقيناً وطمأنينة وسكينة، وهم الذين يعلمون، ويعلمون أنهم يعلمون، وهم بالحق يوقنون لا يَشْكُون ولا يمترون.

٤/٢٩

فأما ما أوتيه علماء أهل الحديث وخواصهم من اليقين والمعرفة والهدى، فأمر يجلب عن

الوصف، ولكن عند عوامهم من اليقين والعلم النافع ما لم يحصل منه شيء لأئمة المتفلسفة المتكلمين ، وهذا ظاهر مشهود لكل أحد .

غاية ما يقوله أحدهم: إنهم جزموا بغير دليل ، وصمموا بغير حجة، وإنما معهم التقليد، وهذا القدر قد يكون في كثير من العامة ، لكن جزم العلم غير جزم الهوى . فالجازم بغير علم يجد من نفسه أنه غير عالم بما جزم به، والجازم بعلم يجد من نفسه أنه عالم؛ إذ كون الإنسان عالماً وغير عالم مثل كونه سامعاً ومبصراً وغير سامع ومبصر ، فهو يعلم من نفسه ذلك، مثل ما يعلم من نفسه كونه محباً ومبغضاً ومريداً وكارهاً، ومسروراً ومحزوناً، ومنعماً ومعذباً، وغير ذلك . ومن شك في كونه يعلم مع كونه يعلم ، فهو بمنزلة من جزم بأنه علم وهو لا يعلم، وذلك نظير من شك في كونه سمع ورأى ، أو جزم بأنه سمع ورأى ما لم يسمعه ويراه .

والغلط أو الكذب يعرض للإنسان في كل واحد من طرفي النفي والإثبات، لكن هذا الغلط أو الكذب العارض، لا يمنع أن يكون الإنسان جازماً بما لا يشك فيه من ذلك، كما يجزم بما يجده من الطعوم والأرايح، وإن كان قد يعرض له من الانحراف ما يجد به الحلو مرأ .

٤/٣٠ / فالأسباب العارضة لغلط الحس الباطن أو الظاهر والعقل، بمنزلة المرض العارض لحركة البدن والنفس، والأصل هو الصحة في الإدراك وفي الحركة . فإن الله خلق عباده على الفطرة، وهذه الأمور يعلم الغلط فيها بأسبابها الخاصة، كالمرة الصفراء العارضة للطعم، وكالحول في العين، ونحو ذلك، وإلا فمن حاسب نفسه على ما يجزم به وجد أكثر الناس الذين يجزمون بما لا يجزم به إنما جزمهم لنوع من الهوى، كما قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاهِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام : ١١٩] ، وقال : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ [القصص : ٥٠] .

ولهذا تجد اليهود يصممون ويصرون على باطلهم؛ لما في نفوسهم من الكبر والحسد والقسوة وغير ذلك من الأهواء، وأما النصارى فأعظم ضلالاً منهم، وإن كانوا في العادة والأخلاق أقل منهم شراً، فليسوا جازمين بغالب ضلالهم ، بل عند الاعتبار تجد من ترك الهوى من الطائفتين ونظر نوع نظر، تبين له الإسلام حقاً .

والمقصود هنا أن معرفة الإنسان بكونه يعلم أولاً يعلم ، مرجعه إلى وجود نفسه عالمة؛ ولهذا لا نحتج على منكر العلم إلا بوجودنا نفوسنا عالمة، كما احتجوا على منكري الأخبار المتواترة بأننا نجد نفوسنا عالمة بذلك وجازمة به كعلمنا وجزمنا بما أحسنناه، وجعل

المحققون وجود العلم بخبر من الأخبار هو الضابط في حصول التواتر؛ إذ لم يحده بعدد ولا صفة، بل متى حصل العلم كان هو المعبر، والإنسان يجد نفسه عالمة، وهذا حق.

٤/٣١ / فإنه لا يجوز أن يستدل الإنسان على كونه عالماً بدليل؛ فإن علمه بمقدمات ذلك الدليل يحتاج إلى أن يجد نفسه عالمة بها، فلو احتاج علمه بكونه عالماً إلى دليل أفضى إلى الدور أو التسلسل، ولهذا لا يحس الإنسان بوجود العلم عند وجود سببه إن كان بديهياً أو إن كان نظرياً إذا علم المقدمتين. وبهذا استدل على منكري إفادة النظر العلم. وإن كان في هذه المسألة تفصيل ليس هذا موضعه.

فالغرض أن من نظر في دليل يفيد العلم وجد نفسه عالمة عند علمه بذلك الدليل، كما يجد نفسه سامعة رائية عند الاستماع للصوت أو الترائي للشمس أو الهلال، أو غير ذلك. والعلم يحصل في النفس كما تحصل سائر الإدراكات والحركات بما يجعله الله من الأسباب، وعامة ذلك بملائكة الله تعالى، فإن الله - سبحانه - ينزل بها على قلوب عباده من العلم والقوة وغير ذلك ما يشاء.

ولهذا قال النبي ﷺ لحسان: «اللهم أیده بروح القدس» (١)، وقال تعالى: ﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [المجادلة: ٢٢] ، وقال ﷺ: «من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكاً يُسَدِّدُهُ» (٢)، وقال عبد الله بن مسعود: كنا نتحدث أن السكينة تنطق على لسان عمر. وقال ابن مسعود أيضاً: إن للملك لمة وللشيطان لمة، فلمة الملك إبعاد بالخير وتصديق بالحق، ولمة الشيطان إبعاد بالشر وتكذيب بالحق، وهذا الكلام - الذي قاله ابن مسعود - هو محفوظ / عنه، وربما رفعه بعضهم إلى النبي ﷺ (٣). وهو كلام جامع لأصول ما يكون من العبد من علم وعمل، من شعور وإرادة.

وذلك أن العبد له قوة الشعور والإحساس والإدراك، وقوة الإرادة والحركة، وإحدهما أصل الثانية مستلزمة لها، والثانية مستلزمة للأولى ومكملة لها. فهو بالأولى يصدق بالحق ويكذب بالباطل، وبالثانية يحب النافع الملائم له، ويبغض الضار المنافي له. والله -

(١) البخاري في الصلاة (٤٥٣)، ومسلم في فضائل الصحابة (١٥١/٢٤٨٥)، والنسائي في المساجد (٧١٦)، وأحمد ٥/٢٢٢، كلهم عن حسان بن ثابت.

(٢) أبو داود في الأقضية (٣٥٧٨)، والترمذي في الأحكام (١٣٢٤)، وأحمد ٣/١١٨، ٢٢٠، كلهم عن أنس بن مالك، وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (١١٥٤).

(٣) الترمذي في تفسير القرآن (٢٩٨٨) وقال: «حديث حسن غريب» والنسائي في الكبرى في التفسير (٣٠٥/٦)، كلاهما عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

سبحانه - خلق عباده على الفطرة التي فيها معرفة الحق والتصديق به، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة. فما كان حقاً موجوداً صدقت به الفطرة، وما كان حقاً نافعاً عرفته الفطرة فأحبته واطمأنت إليه، وذلك هو المعروف، وما كان باطلاً معدوماً كذبت به الفطرة فأبغضته الفطرة فأنكرته. قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

والإنسان كما سماه النبي ﷺ حيث قال: «أصدق الأسماء حارث وهمام» (١)، فهو دائماً يهيم ويعمل، لكنه لا يعمل إلا ما يرجو نفعه أو دفع مضرته، ولكن قد يكون ذلك الرجاء مبنياً على اعتقاد باطل، إما في نفس المقصود، فلا يكون نافعاً ولا ضاراً، وإما في الوسيلة، فلا تكون طريقاً إليه، وهذا جهل. وقد يعلم أن هذا الشيء يضره ويفعله، ويعلم أنه يتفعله ويتركه؛ لأن ذلك العلم عارضه ما في نفسه من طلب لذة أخرى أو دفع ألم آخر، جاهلاً، ظالماً، حيث قدم هذا على ذاك؛ ولهذا قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد / ﷺ عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، فقالوا: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب.

وإذا كان الإنسان لا يتحرك إلا راجياً، وإن كان راهباً خائفاً لم يسع إلا في النجاة، ولم يهرب إلا من الخوف، فالرجاء لا يكون إلا بما يلقي في نفسه من الإبعاد بالخير، الذي هو طلب المحبوب، أو فوات المكروه، فكل بني آدم له اعتقاد، فيه تصديق بشيء وتكذيب بشيء وله قصد وإرادة لما يرجوه مما هو عنده محبوب ممكن الوصول إليه، أو لوجود المحبوب عنده، أو لدفع المكروه عنه.

والله خلق العبد يقصد الخير فيرجوه بعمله، فإذا كذب بالحق فلم يصدق به ولم يرج الخير فيقصده ويعمل له، كان خاسراً بترك تصديق الحق وطلب الخير، فكيف إذا كذب بالحق وكره إرادة الخير؟ فكيف إذا صدق بالباطل وأراد الشر؟ فذكر عبد الله بن مسعود أن لقلب ابن آدم لمة (٢) من الملك، ولة من الشيطان، فلمة الملك تصديق بالحق، وهو ما كان من غير جنس الاعتقاد الفاسد، ولة الشيطان هو تكذيب بالحق وإبعاد بالشر، وهو ما كان من جنس إرادة الشر، وظن وجوده، إما مع رجائه إن كان مع هوى نفس، وإما مع خوفه إن كان غير محبوب لها. وكل من الرجاء والخوف مستلزم للآخر.

(١) أحمد في المسند ٤ / ٣٤٥ وأبو داود في الأدب (٤٩٥٠).

(٢) اللمة: الخطرة تقع في القلب، فما كان من خطرات الخير فهو من الملك، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤ / ٢٧٣.

/ فمبدأ العلم الحق والإرادة الصالحة ، من لمة الملك ، ومبدأ الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة، من لمة الشيطان، قال الله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ﴾ [آل عمران: ١٧٥] أي : يخوفكم أوليائه، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنُ لَهْمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨].

والشيطان وَسَوَاسِ خَنَاسٍ ، إذا ذكر العبد ربه خنس، فإذا غفل عن ذكره وسوس؛ فلهذا كان ترك ذكر الله سبباً ومبدأ لنزول الاعتقاد الباطل والإرادة الفاسدة في القلب، ومن ذكر الله - تعالى - تلاوة كتابه وفهمه، ومذاكرة العلم، كما قال معاذ بن جبل: ومذاكرته تسبيح.

وقد تنازع أهل الكلام في حصول العلم في القلب عقب النظر في الدليل، فقال بعضهم: ذلك على سبيل التولد. وقال المنكرون للتولد: بل ذلك بفعل الله - تعالى . والنظر إما متضمن للعلم وإما موجب له، وهذا ينصره المنتسبون للسنة من المتكلمين ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقالت المتفلسفة : بل ذلك يحصل بطريق الفيض من العقل الفعال عند استعداد النفس لقبول الفيض . وقد يزعمون أن العقل الفعال هو جبريل.

فأما قول القائلين : إن ذلك بفعل الله، فهو صحيح؛ بناء على أن الله هو معلم كل علم وخالق كل شيء، لكن هذا كلام مجمل ليس فيه بيان لنفس السبب / الخاص، وأما قول القائلين بالتولد، فبعضه حق وبعضه باطل، فإن كان دعواهم أن العلم المتولد هو حاصل بمجرد قدرة العبد، فذلك باطل قطعاً، ولكن هو حاصل بأمرين : قدرة العبد، والسبب الآخر، كالقوة التي في السهم والقبول الذي في المحل، ولا ريب أن النظر هو بسبب، ولكن الشأن فيما به يتم حصول العلم.

وأما زعم المتفلسفة أنه بالعقل الفعال، فمن الخرافات التي لا دليل عليها، وأبطل من ذلك زعمهم أن ذلك هو جبريل، وزعمهم أن كل ما يحصل في عالم العناصر من الصور الجسمانية وكماالاتها، فهو من فيضه وبسببه، فهو من أبطل الباطل.

ولكن إضافتهم ذلك إلى أمور روحانية صحيح في الجملة؛ فإن الله - سبحانه وتعالى - يدبر أمر السموات والأرض بملائكته التي هي السفراء في أمره، ولفظ «الملك» يدل على ذلك، وبذلك أخبرت الأنبياء، وقد شهد الكتاب والسنة من ذلك بما لا يتسع هذا الموضع لذكره، كما ذكره النبي ﷺ في ملائكة تخليق الجنين وغيره.

وأما تخصيص روح واحد متصل بفلك القمر، يكون هو رب هذا العالم، فهذا باطل، وليس هذا موضع استقصاء ذلك، ولكن لا بد أن يُعلم أن المبدأ في شعور النفس وحركتها هم الملائكة، أو الشياطين، فالملك يلقي التصديق بالحق والأمر بالخير، والشيطان يلقي التكذيب بالحق والأمر بالشر. والتصديق والتكذيب مقرونان بنظر الإنسان، كما أن الأمر والنهي مقرونان بإرادته.

٤/٣٦ / فإذا كان النظر في دليل هاد - كالقرآن - وسلم من معارضات الشيطان تضمن ذلك النظر العلم والهدى؛ ولهذا أمر العبد بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند القراءة. وإذا كان النظر في دليل مضل والناظر يعتقد صحته، بأن تكون مقدماته أو إحداهما متضمنة للباطل، أو تكون المقدمات صحيحة لكن التآليف ليس بمستقيم، فإنه يصير في القلب بذلك اعتقاد فاسد، وهو غالب شبهات أهل الباطل المخالفين للكتاب والسنة من المتفلسفة والمتكلمين ونحوهم.

فإذا كان الناظر لا بد له من منظور فيه، والنظر في نفس المتصور المطلوب حكمه لا يفيد علمًا، بل ربما خطر له بسبب ذلك النظر أنواع من الشبهات، يحسبها أدلة، لفرط تعطش القلب إلى معرفة حكم تلك المسألة وتصديق ذلك التصور.

وأما النظر المفيد للعلم، فهو ما كان في دليل هاد، والدليل الهادي - على العموم والإطلاق - هو « كتاب الله »، و « سنة نبيه » فإن الذي جاءت به الشريعة من نوعي النظر، هو ما يفيد وينفع ويحصل الهدى، وهو بذكر الله وما نزل من الحق.

فإذا أراد النظر والاعتبار في الأدلة المطلقة من غير تعيين مطلوب، فذلك النظر في كتاب الله وتدبره، كما قال تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا / إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣].

وأما النظر في مسألة معينة وقضية معينة، لطلب حكمها والتصديق بالحق فيها، والعبد لا يعرف ما يدل على هذا أو هذا فمجرد هذا النظر لا يفيد بل قد يقع له تصديقات يحسبها حقًا وهي باطل، وذلك من إلقاء الشيطان، وقد يقع له تصديقات تكون حقًا، وذلك من إلقاء الملك.

وكذلك إذا كان النظر في الدليل الهادي وهو القرآن، فقد يضع الكلم مواضعه ويفهم مقصود الدليل فيتهدى بالقرآن، وقد لا يفهمه، أو يحرف الكلم عن مواضعه فيضل به، ويكون ذلك من الشيطان، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَرَزَدْتُهُمْ إِيْمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ . وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤]، وقال: ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

فالناظر في الدليل بمنزلة المترائي للهِلال قد يراه، وقد لا يراه لعشى في بصره، وكذلك أعمى القلب.

٤/٣٨ / وأما الناظر في المسألة، فهذا يحتاج إلى شيئين: إلى أن يظفر بالدليل الهادي، وإلى أن يهتدي به ويتنفع. فأمره الشرع بما يوجب أن ينزل على قلبه الأسباب الهادية، ويصرف عنه الأسباب المعوقة، وهو ذكر الله - تعالى - والغفلة عنه، فإن الشيطان وسواس خناس، فإذا ذكر العبد ربه خنس، وإذا غفل عن ذكر الله وسوس.

وذكر الله يعطي الإيمان وهو أصل الإيمان. والله - سبحانه - هو رب كل شيء ومليكه، وهو معلم كل علم وواهبه، فكما أن نفسه أصل لكل شيء موجود، فذكره، والعلم به أصل لكل علم، وذكره في القلب.

والقرآن يعطي العلم المفصل فيزيد الإيمان، كما قال جندب بن عبد الله البجلي وغيره من الصحابة: تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن، فزادنا إيمانًا. ولهذا كان أول ما أنزل الله على نبيه: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، فأمره أن يقرأ باسم الله، فتضمن هذا الأمر بذكر الله، وما نزل من الحق، وقال: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١- ٥].

فذكر - سبحانه - أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة - عمومًا وخصوصًا - وهو الإنسان، وأنه المعلم للمعلم - عمومًا وخصوصًا - للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب؛ ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب.

٤/٣٩ وحقبة الأمر: أن العبد مفتقر إلى ما يسأله من العلم والهدى، طالب سائل، فبذكر الله والافتقار إليه يهديه الله ويدله، كما قال: « يا عبادي، كلكم ضالٌّ إلا من

هديته، فاستهدوني أهدكم» (١)، وكما كان النبي ﷺ يقول: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم» (٢).

ومما يوضح ذلك: أن الطالب للعلم بالنظر والاستدلال، والتفكير والتدبر، لا يحصل له ذلك إن لم ينظر في دليل يفيد العلم بالمدلول عليه، ومتى كان العلم مستفاداً بالنظر، فلا بد أن يكون عند الناظر من العلم المذكور الثابت في قلبه ما لا يحتاج حصوله إلى نظر، فيكون ذلك المعلوم أصلاً وسبباً للتفكير الذي يطلب به معلوماً آخر؛ ولهذا كان الذكر متعلقاً بالله؛ لأنه - سبحانه - هو الحق المعلوم، وكان التفكير في مخلوقاته، كما قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

وقد جاء الأثر: «تفكروا في المخلوق ولا تتفكروا في الخالق» (٣)؛ لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات.

4/4. /وأما الخالق - جل جلاله، سبحانه وتعالى - فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكير الذي مبناه على القياس ممنوع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد. وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة، لا تنال بمجرد التفكير والتقدير - أعنى من العلم به نفسه، فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به، ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير كما جاء به الكتاب والسنة؛ ولهذا كان كثير من أرباب العبادة والتصوف يأمرؤن بملازمة الذكر، ويجعلون ذلك هو باب الوصول إلى الحق. وهذا حسن، إذا ضموا إليه تدبر القرآن والسنة واتباع ذلك، وكثير من أرباب النظر والكلام يأمرؤن بالتفكير والنظر، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى معرفة الحق.

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٠ / ٢٠٠)، وأبو داود في الصلاة (٧٦٧)، والترمذي في الدعوات (٣٤٢٠) وقال: «حديث حسن غريب» والنسائي في قيام الليل (١٦٢٥)، وابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٥٧)، وأحمد ١٥٦/٦، كلهم عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) الطبراني في الأوسط (٦٣١٩)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/٨٦: «فيه الوازع بن نافع وهو متروك» ورواه بلفظ آخر عن ابن عمر.

والنظر صحيح إذا كان في حق ودليل - كما تقدم - فكل من الطريقتين فيها حق، لكن يحتاج إلى الحق الذي في الأخرى، ويجب تنزيه كل منهما عما دخل فيها من الباطل، وذلك كله باتباع ما جاء به المرسلون، وقد بسطنا الكلام في هذا في غير هذا الموضوع، وبيننا طرق أهل العبادة والرياضة والذكر، وطريق أهل الكلام والنظر والاستدلال، وما في كل منهما من مقبول ومردود، وبيننا ما جاءت به الرسالة من الطريق الكاملة الجامعة لكل حق، وليس هذا موضع بسط ذلك.

٤/٤١ / وإنما المقصود هنا أن الإنسان محس بأنه عالم، يجد ذلك ويعرفه بغير واسطة أحد، كما يحس بغير ذلك.

وحصول العلم في القلب كحصول الطعام في الجسم، فالجسم يحس بالطعام والشراب، وكذلك القلوب تحس بما ينزل إليها من العلوم التي هي طعامها، وشرابها، كما قال النبي ﷺ: «إن كل آدب يحب أن تؤتي مآدبته، وإن مآدبة الله هي القرآن» (١)، وكما قال تعالى: ﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حَلِيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلَهُ ﴾ [الرعد: ١٧]، وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً، فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وزرعوا، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً فذلك مثل من فقه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به من الهدى والعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» (٢).

فضرب مثل الهدى والعلم الذي ينزل على القلوب بالماء الذي ينزل على الأرض.

٤/٤٢ وكما أن لله ملائكة موكلة بالسحاب والمطر، فله ملائكة موكلة بالهدى والعلم، هذا رزق القلوب وقوتها، وهذا رزق الأجساد وقوتها، قال الحسن / البصري في قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٣]، الأنفال: ٣، الحج: ٣٥، القصص: ٥٤، السجدة: ١٦، الشورى: ٣٨]، قال: إن من أعظم النفقة نفقة العلم، أو نحو هذا الكلام. وفي أثر آخر: نعمت العطية، ونعمت الهدية، الكلمة من الخير يسمعها الرجل فيهديها إلى أخ له مسلم. وفي أثر آخر عن أبي الدرداء: ما تصدق عبد بصدقة أفضل من موعظة يعظ بها إخواناً له مؤمنين، فيتفرقون وقد نفعهم الله بها. أو ما يشبه هذا الكلام.

(١) الدارمي في فضائل القرآن ٤٣٣/٢، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٧/٧ وقال: «رواه الطبراني بأسانيد ورجال هذه الطريق رجال الصحيح».

(٢) البخاري في العلم (٧٩)، ومسلم في الفضائل (١٥/٢٢٨٢).

وعن كعب بن عُجْرَةَ قال: ألا أهدي لك هدية؟ فذكر الصلاة على النبي ﷺ، وروى ابن ماجه في سننه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة أن يتعلم الرجل علماً، ثم يعلمه أخاه المسلم» (١). وقال معاذ بن جبل: عليكم بالعلم، فإن طلبه عبادة، وتعلمه لله حسنة، وبذله لأهله قرينة، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، والبحث عنه جهاد، ومذاكرته تسييح.

ولهذا كان معلم الخير يستغفر له كل شيء، حتى الحيتان في البحر، والله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير، لما في ذلك من عموم النفع لكل شيء. وعكسه كاتمو العلم، فإنهم يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، قال طائفة من السلف: إذا كتم الناس العلم، فعمل بالمعاصي أحتبس القَطْرُ (٢)، فتقول البهائم: اللهم عصاة بني آدم، فإننا منعنا القَطْرَ بسبب ذنوبهم.

وإذا كان علم الإنسان بكونه عالماً مرجعه إلى وجوده ذلك، وإحساسه في نفسه بذلك وهذا أمر موجود بالضرورة، لم يكن لهم أن يخبروا عما / في نفوس الناس، بأنه ليس بعلم بغير حجة، فإن عدم وجودهم من نفوسهم ذلك لا يقتضي أن الناس لم يجدوا ذلك، لا سيما إذا كان المخبرون يخبرون عن اليقين الذي في أنفسهم، عمن لا يشكون في علمه وصدقه ومعرفته بما يقول.

وهذا حال أئمة المسلمين وسلف الأمة، وحملة الحجة، فإنهم يخبرون بما عندهم من اليقين والطمأنينة والعلم الضروري، كما في الحكاية المحفوظة عن «نجم الدين العُكْبَرِيُّ» لما دخل عليه متكلمان: أحدهما: أبو عبد الله الرازي، والآخر: من متكلمي المعتزلة، وقالوا: يا شيخ، بلغنا أنك تعلم علم اليقين، فقال: نعم، أنا أعلم علم اليقين. فقالوا: كيف يمكن ذلك، ونحن من أول النهار إلى الساعة نتناظر، فلم يقدر أحدنا أن يقيم على الآخر دليلاً؟ - وأظن الحكاية في تثبيت الإسلام - فقال: ما أدري ما تقولان، ولكن أنا أعلم علم اليقين. فقالوا: صف لنا علم اليقين، فقال: علم اليقين - عندنا - واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها فجعلنا يقولان: واردات ترد على النفوس تعجز النفوس عن ردها؟! ويستحسنان هذا الجواب.

وذلك؛ لأن طريق أهل الكلام تقسيم العلوم إلى ضروري وكسبي، أو بديهي ونظري.

(١) ابن ماجه في المقدمة (٢٤٣) وقال في الزوائد: «إسناده ضعيف، فإسحاق بن إبراهيم ضعيف، وكذلك

يعقوب. والحسن لم يسمع من أبي هريرة. قاله غير واحد».

(٢) أي: المطر. انظر: لسان العرب، مادة «قطر».

فالنظري الكسبي : لابد أن يرد إلى مقدمات ضرورية أو بديهية ، فتلك لا تحتاج إلى دليل ، وإلا لزم الدور أو التسلسل .

٤/٤٤ **والعلم الضروري :** هو الذي / يلزم نفس المخلوق لزومًا لا يمكنه الانفكاك عنه ، فالمرجع في كونه ضروريًا إلى أنه يعجز عن دفعه عن نفسه .

فأخبر الشيخ أن علومهم ضرورية ، وأنها ترد على النفوس على وجه تعجز عن دفعه ، فقال له : ما الطريق إلى ذلك؟ فقال : تتركان ما أتمما فيه ، وتسلكان ما أمركما الله به من الذكر والعبادة . فقال الرازي : أنا مشغول عن هذا . وقال المعتزلي : أنا قد احترق قلبي بالشبهات ، وأحب هذه الواردات ، فلزم الشيخ مدة ، ثم خرج من محل عبادته ، وهو يقول : والله يا سيدي ، ما الحق إلا فيما يقوله هؤلاء المشبهة - يعني : المثبتين للصفات ، فإن المعتزلة يسمون الصفاتية مشبهة - وذلك أنه علم علمًا ضروريًا لا يمكنه دفعه عن قلبه أن رب العالم لا بد أن يتميز عن العالم ، وأن يكون بائنًا منه ، له صفات تختص به ، وأن هذا الرب الذي تصفه الجهمية إنما هو عدم محض .

وهذا موضع الحكاية المشهورة عن الشيخ العارف أبي جعفر الهمداني (١) لأبي المبالجي الجويني ، لما أخذ يقول على المنبر : كان الله ولا عرش ، فقال : يا أستاذ ، دعنا من ذكر العرش - يعني : لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ، فإنه ما قال عارف قط : « يا الله » إلا وجد من قلبه ضرورة تطلب العلو ، لا تلتفت يمنة ولا يسرة ، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ قال : فلطم أبو المعالي على رأسه ، وقال : حيرني الهمداني ، حيرني الهمداني ، ونزل .

٤/٤٥ / وذلك لأن نفس استوائه على العرش - بعد أن خلق السموات والأرض في ستة أيام - علم بالسمع ، الذي جاءت به الرسل ، كما أخبر الله به في القرآن والتوراة .

وأما كونه عاليًا على مخلوقاته بائنًا منهم ، فهذا أمر معلوم بالفطرة الضرورية ، التي يشترك فيها جميع بني آدم .

وكل من كان بالله أعرف ، وله أعبد ، ودعاؤه له أكثر ، وقلبه له أذكر ، كان علمه الضروري بذلك أقوى وأكمل ، فالفطرة مكملة بالفطرة المنزلة ، فإن الفطرة تعلم الأمر مجملًا ، والشريعة تفصله وتبينه ، وتشهد بما لا تستقل الفطرة به ، فهذا هذا ، والله أعلم .

(١) هو أبو الفضل جعفر بن علي بن هبة الله بن أبي الفتح الهمداني ، والمالكي ، ولد سنة ٥٤٦هـ ، وأقام بالقاهرة مدة ثم توجه إلى دمشق ، وروى الكثير ، وكان ثقة صالحًا من أهل القرآن ، قيل : إنه توفي سنة ٦٣٦هـ بدمشق . [سير أعلام النبلاء ٢٣/٣٦-٣٩] .

والحاصل أن كل من استحكم في بدعته يرى أن قياسه يطرد؛ لما فيه من التسوية بين المتماثلين عنده - وإن استلزم ذلك كثرة مخالفة النصوص - وهذا موجود في المسائل العلمية الخبرية، والمسائل العملية الإرادية تجد المتكلم قد يطرد قياسه طرداً مستمراً فيكون في ظاهر الأمر أجود ممن نقضها، وتجد المستن الذي شاركه في ذلك القياس قد يقول ما يناقض ذلك القياس في مواضع، مع استشعار التناقض تارة، وبدون استشعاره تارة، وهو الأغلب. وربما يخيل بفروق ضعيفة فهو في نقض علته والتفريق بين المتماثلين فيها، يظهر أنه دون الأول في العلم والخبرة وطرد القول، وليس كذلك، بل هو خير من الأول. فإن ذلك القياس الذي اشتركا فيه كان فاسداً في أصله؛ لمخالفة النص والقياس الصحيح، فالذي طرده أكثر فساداً وتناقضاً من هذا الذي نقضه. وهذا شأن كل من وافق غيره على قياس ليس هو في نفس الأمر بحق، وكان أحدهما من النصوص في مواضع ما يخالف ذلك القياس، وهذا يسميه الفقهاء في مواضع كثيرة: الاستحسان. فتجد القائلين بالاستحسان، الذي تركوا فيه القياس لنص خيراً من الذين طردوا القياس وتركوا النص.

٤/٤٧ / ولهذا يروى عن أبي حنيفة، أنه قال: لا تأخذوا بمقاييس زُفر، فإنكم إن أخذتم بمقاييسه حرمتم الحلال وحللتهم الحرام، فإن زفر كان كثير الطرد، لما يظنه من القياس مع قلة علمه بالنصوص.

وكان أبو يوسف نظره بالعكس، كان أعلم بالحديث منه؛ ولهذا توجد المسائل التي يخالف فيها زفر أصحابه عامتها قياسية، ولا يكون إلا قياساً ضعيفاً عند التأمل، وتوجد المسائل التي يخالف فيها أبو يوسف أبا حنيفة واتبعه محمد عليها، عامتها اتبع فيها النصوص والأقيسة الصحيحة؛ لأن أبا يوسف رحل بعد موت أبي حنيفة إلى الحجاز، واستفاد من علم السنن التي كانت عندهم ما لم تكن مشهورة بالكوفة، وكان يقول: لو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما رجعت؛ لعلمه بأن صاحبه ما كان يقصد إلا اتباع الشريعة، لكن قد يكون عند غيره من علم السنن ما لم يبلغه.

وهذا - أيضاً - حال كثير من الفقهاء - بعضهم مع بعض - فيما وافقوا عليه من قياس لم تثبت صحته بالأدلة المعتمدة، فإن الموافقة فيه توجب طرده، ثم أهل النصوص قد ينقضونه، والذين لا يعلمون النصوص يطردونه.

وكذلك هذه حال أكثر متكلمي أهل الإثبات مع متكلمي النفاة في مسائل الصفات والقدر وغير ذلك، قد يوافقونهم على قياس فيه نفي، ثم يطرده أولئك فينفون به ما أثبتته

النصوص، والمثبتة لا تفعل ذلك، / بل لابد من القول بموجب النص، فربما قالوا ببعض معناها، وربما فرقوا بفرق ضعيف.

وأصل ذلك: موافقة أولئك على القياس الضعيف، وذلك في مثل مسائل الجسم والجوهر وغير ذلك.

وهكذا تجد هذا حال من أعان ظالماً في الأفعال، فإن الأفعال لا تقع إلا عن إرادة، فالظالم يطرد إرادته فيصيب من أعانه، أو يصيب ظالماً لا يختاره هذا، فيريد المعين أن ينقض الطرد، ويخص علته؛ ولهذا يقال: من أعان ظالماً بلى به، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال، وأهل البدع والفجور. وكل من خالف الكتاب والسنة: من خبر أو أمر أو عمل، فهو ظالم.

فإن الله أرمِل رسله؛ ليقوم الناس بالقسط، ومحمد ﷺ أفضلهم، وقد بين الله - سبحانه - له من القسط ما لم يبينه لغيره، وأقدره على ما لم يقدر عليه غيره، فصار يفعل ويأمر بما لا يأمر به غيره ويفعله.

وذلك أن بني آدم في كثير من المواضع قد لا يعلمون حقيقة القسط ولا يقدرّون على فعله، بل ما كان إليه أقرب وبه أشبه كان أمثل، وهي الطريقة المثلى. وقد بسطنا هذا في مواضع، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ / مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (١).

والمقصود أن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم - أهل السنة والجماعة - من المعرفة واليقين والطمأنينة، والجزم الحق والقول الثابت، والقطع بما هم عليه أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين.

وهب أن المخالف لا يسلم ذلك، فلا ريب أنهم يخبرون عن أنفسهم بذلك، ويقولون: إنهم يجدون ذلك، وهو وطائفته يخبرون بصد ذلك، ولا يجدون عندهم إلا الريب. فأبي الطائفتين أحق بأن يكون كلامها موصوفاً بالحشو؟ أو يكون أولى بالجهل والضلال، والإفك والمحال؟ وكلام المشائخ والأئمة من أهل السنة والفقهاء والمعرفة في هذا الباب أعظم من أن نطيل به الخطاب.

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٨٨)، ومسلم في الحج (٤١٢/١٣٣٧)، وابن ماجه في المقدمة (٢)، وأحمد ٢/٢٤٧، ٢٥٨، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٤/٥٠ / الوجه الثاني: أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع، وجزماً بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه «قيصر» لما سأل أبا سفيان عن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخْطَةً له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد^(١)، ولهذا قال بعض السلف - عمر بن عبد العزيز أو غيره -: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل.

وأما أهل السنة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم، رجع قط عن قوله واعتقاده، بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتحنوا بأنواع المحن، وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وغيرهم من الأئمة، حتى كان مالك - رحمه الله - يقول: لا تغبطوا أحداً لم يصبه في هذا الأمر بلاء. يقول: إن الله لا بد أن يبتلي المؤمن، فإن صبر رفع درجته، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ . وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا / وَلِيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ (٢) أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَالْعَصْرُ . إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر].

٤/٥١ ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعة عليها طائفة كبيرة من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث، ما يوجب قبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجمل، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، بل المتفلسف أعظم اضطراباً وحيرة في أمره من المتكلم؛ لأن عند المتكلم من الحق الذي تلقاه عن الأنبياء ما ليس عند المتفلسف؛ ولهذا تجد مثل: أبي الحسين البصري وأمثاله أثبت من مثل: ابن سينا وأمثاله.

وأيضاً، تجد أهل الفلسفة والكلام أعظم الناس افتراقاً واختلافاً، مع دعوى كل منهم أن الذي يقوله حق مقطوع به قام عليه البرهان. وأهل السنة والحديث أعظم الناس اتفاقاً

(١) البخاري في بدء الوحي (٧).

(٢) في المطبوعة: «وجعلناهم» والصواب ما أثبتناه.

وائتلافًا، وكل من كان من الطوائف إليهم أقرب كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب، فالمعتزلة أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المتفلسفة؛ إذ للفلاسفة في الإلهيات والمعاد والنبوات، بل وفي الطبيعيات والرياضيات^(١)، وصفات الأفلاك، من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال.

٤/٥٢

/ وقد ذكر من جمع مقالات الأوائل، مثل أبي الحسن الأشعري في كتاب المقالات، ومثل القاضي أبي بكر في كتاب «الدقائق» من مقالاتهم، بقدر ما يذكره الفارابي، وابن سينا، وأمثالهما أضعافًا مضاعفة.

وأهل الإثبات من المتكلمين - مثل الكلاية والكرامية والأشعرية - أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة، فإن في المعتزلة من الاختلافات وتكفير بعضهم بعضًا، حتى ليكفر التلميذ أستاذه، من جنس ما بين الخوارج، وقد ذكر من صنّف في فضائح المعتزلة من ذلك ما يطول وصفه، ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث، وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولاً وفعالاً، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة، فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك.

ولهذا لما كانت الفلاسفة أبعد عن اتباع الأنبياء، كانوا أعظم اختلافًا، والخوارج والمعتزلة والروافض لما كانوا - أيضاً - أبعد عن السنة والحديث، كانوا أعظم افتراقًا في هذه، لاسيما الرافضة، فإنه يقال: إنهم أعظم الطوائف اختلافًا؛ وذلك لأنهم أبعد الطوائف عن السنة والجماعة، بخلاف المعتزلة فإنهم أقرب إلى ذلك منهم.

٤/٥٣

/ وأبو محمد بن قتيبة - في أول كتاب مختلف الحديث - لما ذكر أهل الحديث وأئمتهم، وأهل الكلام وأئمتهم، قفى بذكر أئمة هؤلاء ووصف أقوالهم وأعمالهم، ووصف أئمة هؤلاء، وأقوالهم وأفعالهم بما يبين لكل أحد أن أهل الحديث هم أهل الحق والهدى، وأن غيرهم أولى بالضلال والجهل والحشو والباطل.

وأيضًا، المخالفون لأهل الحديث هم مظنة فساد الأعمال؛ إما عن سوء عقيدة ونفاق، وإما عن مرض في القلب وضعف إيمان، ففيهم من ترك الواجبات، واعتداء الحدود والاستخفاف بالحقوق وقسوة القلب، ما هو ظاهر لكل أحد، وعامة شيوخهم يرمون بالعتائم، وإن كان فيهم من هو معروف بزهد وعبادة، ففي زهد بعض العامة من أهل

(١) في المطبوعة: «والرياضات» والصواب ما أثبتناه.

السنة وعبادته ما هو أرجح مما هو فيه .

ومن المعلوم أن العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع، والرجل لا يصدر عنه فساد العمل إلا لشيئين؛ إما الحاجة، وإما الجهل، فأما العالم بقبح الشيء الغني عنه فلا يفعله، اللهم إلا من غلب هواه عقله واستولت عليه المعاصي، فذاك لون آخر وضرب ثان.

وأيضاً، فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين، فأبي فريق / أحق بالحشو ٤/٥٤ والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم، كما يوجد النفاق فيهم كثيراً.

وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمداً ﷺ بعث بها، وكفر مخالفها؛ مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، وإيجابه لها وتعظيم شأنها، ومثل معاداته لليهود والنصارى والمشركين والصابئين والمجوس، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك.

ثم تجد كثيراً من رؤسائهم وقعوا في هذه الأمور، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام، فقد حكى عن الجهم بن صفوان: أنه ترك الصلاة أربعين يوماً لا يرى وجوبها، كرؤساء العشائر مثل الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ونحوهم ممن ارتد عن الإسلام ودخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك.

أو يقال: هم لما فيهم من العلم يشبهون بعبد الله بن أبي سرح، الذي كان / كاتب ٤/٥٥ الوحي، فارتد ولحق بالمشركين، فأهدر النبي ﷺ دمه عام الفتح، ثم أتى به عثمان إليه فبايعه على الإسلام.

فمن صنف في مذهب المشركين ونحوهم، أحسن أحواله: أن يكون مسلماً، فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا، تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليه مع مرض في قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق، لكن قل أن يسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة، وقد ذكر ابن قتيبة من ذلك طرفاً في أول «مختلف الحديث»، وقد حكى أهل المقالات لبعضهم عن بعض من ذلك طرفاً، كما يذكره

أبو عيسى الوراق والنوبختي وأبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني، وأبو عبد الله الشهرستاني، وغيرهم ، ممن يذكر مقالات أهل الكلام.

وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورجب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام.

ومن العجب ، أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكى إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم.

٤/٥٦ / فيقال لهم : ليس هذا بحق ؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال» ولفظ «الكلام» ، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال.

وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمى ما وضعه «أصول الدين»، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكروا أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل : قد أنكروا أصول الدين . وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سماه هذا أصول الدين، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بين فروع الدين دون أصوله، كما قد بينا هذا في غير هذا الموضوع، فهكذا لفظ النظر، والاعتبار، والاستدلال.

٤/٥٧ وعمامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة، كما كان / الزهري يقول: كان علماءنا يقولون : الاعتصام بالسنة هو النجاة، وقال مالك: السنة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق.

وذلك أن السنة والشريعة والمنهاج هو الصراط المستقيم، الذي يوصل العباد إلى الله. والرسول هو الدليل الهادي الخريّت^(١) في هذا الصراط، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ

(١) الخريّت: الدليل الحاذق. انظر: القاموس المحيط، مادة «خرت».

شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا . وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿ [الأَحْزَاب: ٤٥ ، ٤٦] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٢ ، ٥٣] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، وقال عبد الله بن مسعود: خط رسول الله ﷺ خطأ ، وخط خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه » . ثم قرأ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (١) .

وإذا تأمل العاقل - الذي يرجو لقاء الله - هذا المثال ، وتأمل سائر الطوائف من الخوارج ، ثم المعتزلة ، ثم الجهمية ، والرافضة ، ومن أقرب منهم إلى السنة من أهل الكلام ، مثل الكرامية والكلابية والأشعرية وغيرهم ، وأن كلا منهم له سبيل يخرج به عما عليه الصحابة وأهل الحديث ، ويدعي أن سبيله هو الصواب ، وجدت أنهم المراد بهذا المثال الذي ضربه المعصوم ، الذي لا يتكلم عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى .

٤/٥٨ والعجب أن من هؤلاء من يصرح بأن عقله إذا عارضه الحديث - لاسيما / في أخبار الصفات - حمل الحديث على عقله وصرح بتقديمه على الحديث ، وجعل عقله ميزاناً للحديث ، فليت شعري هل عقله هذا كان مصرحاً بتقديمه في الشريعة المحمدية ، فيكون من السبيل المأمور باتباعه ، أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله .

وهؤلاء الاتحادية وأمثالهم ، إنما أتوا من قلة العلم والإيمان بصفات الله التي يتميز بها عن المخلوقات ، وقلة اتباع السنة وطريقة السلف في ذلك ، بل قد يعتقدون من التجهم ما ينافي السنة ، تلقياً لذلك عن متفلسف أو متكلم ، فيكون ذلك الاعتقاد صادراً لهم عن سبيل الله ، كلما أرادت قلوبهم أن تتقرب إلى ربها ، وتسلك الصراط المستقيم إليه ، وتعبده - كما فطروا عليه ، وكما بلغتهم الرمل من علوه وعظمته - صرفتهم تلك العوائق المضلة عن ذلك ، حتى تجد خلقتاً من مقلدة الجهمية يوافقهم بلسانه ، وأما قلبه فعلى الفطرة والسنة ، وأكثرهم لا يفهمون ما النفي الذي يقولونه بألسنتهم ، بل يجعلونه تنزيهاً مطلقاً مجملًا .

ومنهم من لا يفهم قول الجهمية . بل يفهم من النفي معنى صحيحاً ، ويعتقد أن المثبت يثبت نقيض ذلك ، ويسمع من بعض الناس ذكر ذلك .

(١) أحمد ١ / ٤٦٥ والنسائي في تفسيره (١٩٤) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

مثل أن يفهم من قولهم : ليس في جهة ، ولا له مكان، ولا هو في السماء ، أنه ليس في جوف السموات، وهذا معنى صحيح، وإيمانه بذلك حق، ولكن / يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك، بل مرادهم: أنه ما فوق العرش شيء أصلاً ، ولا فوق السموات إلا عدم محض، ليس هناك إله يعبد، ولا رب يدعى ويسأل، ولا خالق خلق الخلائق، ولا عُرج بالنبي إلى ربه أصلاً، هذا مقصودهم.

وهذا هو الذي أوقع الاتحادية في قولهم: هو نفس الموجودات ؛ إذ لم تجد قلوبهم موجوداً إلا هذه الموجودات ، إذا لم يكن فوقها شيء آخر، وهذا من المعارف الفطرية الشهودية الوجودية : أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق، أو وجود آخر مباين له متميز عنه، لاسيما إذا علموا أن الأفلاك مستديرة وأن الأعلى هو المحيط ؛ فإنهم يعلمون أنه ليس إلا هذا الوجود المخلوق ، أو موجود فوقه .

فإذا اعتقدوا مع ذلك أنه ليس هناك وجود آخر ولا فوق العالم شيء ، لزم أن يقولوا: هو هذا الوجود المخلوق، كما قال الاتحادية . وهذه بعينها هي حجة الاتحادية. وهذا بعينه هو مشرب قدماء الجهمية وحدثائهم كما يقولون: هو في كل مكان، وليس هو في مكان. ولا يختص بشيء ، يجمعون دائماً بين القولين المتناقضين ؛ لأنهم يريدون إثبات موجود، وليس عندهم شيء فوق العالم، فتعين أن يكون هو العالم أو يكون فيه . ثم يريدون إثبات شيء غير المخلوق، / فيقولون: ليس هو في العالم كما ليس خارجاً عنه ، أو يقولون : هو وجود المخلوقات دون أعيانها ، أو يقولون : هو الوجود المطلق فيثبتونه فيما يثبتون ؛ إذ كانت قلوبهم متشابهة في النفي والتعطيل، وهو إنكار موجود حقيقي مباين للمخلوقات عال عليها . وإنما يفترون فيما يثبتونه، ويكرهون فطريهم وعقولهم على قبول المحال المتناقض، فيقولون : هو في العالم، وليس هو فيه، أو هو العالم وليس إياه، أو يغلبون الإثبات فيقولون: بل هو نفس الوجود، أو النفي، فيقولون : ليس في العالم ولا خارجاً عنه، أو يدينون بالإثبات في حال وبالنفي في حال، إذا غلب على أحدهم عقله غلب النفي، وهو أنه ليس في العالم، وإذا غلب عليه الوجد والعبادة رجح الإثبات وهو أنه في هذا الوجود أو هو هو ، لا تجد جهماً إلا على أحد هذه الوجوه الأربعة، وإن تنوعوا فيما يثبتونه - كما ذكرته لك - فهم مشتركون في التعطيل .

وقد رأيت منهم ومن كتبهم، وسمعت منهم ومن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله، وكلهم على هذه الأحوال ضالون عن معبودهم وإلههم وخالقهم. ثم رأيت كلام السلف والأئمة كلهم يصفونهم بمثل ذلك. فمن الله علينا باتباع سبيل المؤمنين وآمنا بالله

وبرسوله، وكل هؤلاء يجد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد؛ لتناقضه في نفسه، وإنما يسكن بعض اضطرابه نوع تقليد لمعظم عنده، أو خوفه من مخالفة أصحابه، أو زعمه أن هذا من حكم الوهم والخيال دون العقل.

4/61 / وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم ولا هو العالم، الذي ترده فطرهم وشهودهم وعقولهم، غير ما في الفطرة من الإقرار بصانع فوق العالم، فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف، وذلك إنكار الفطرة بالباطل المنكر.

ومن هذا الباب : ما ذكره محمد بن طاهر المقدسي في حكايته المعروفة: أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مرة، والأستاذ أبو المعالي يذكر على المنبر: كان الله ولا عرش، ونفى الاستواء - على ما عرف من قوله، وإن كان في آخر عمره رجوع عن هذه العقيدة، ومات على دين أمه وعجائز نيسابور - قال: فقال الشيخ أبو جعفر: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش - يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع - أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قط: يا الله إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمينه ولا يسرة، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه، وقال: حيرني الهمداني، أو كما قال، ونزل.

فهذا الشيخ تكلم بلسان جميع بني آدم، فأخبر أن العرش والعلم باستواء الله عليه، إنما أخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنة، بخلاف الإقرار بعلو الله على الخلق من غير تعيين عرش ولا استواء، فإن هذا أمر فطري ضروري نجده في قلوبنا نحن وجميع من يدعو الله - تعالى - فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟!

4/62 / والجارية التي قال لها النبي ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة» (1)، جارية أعجمية، رأيت من فقَّهها وأخبرها بما ذكرته؟ وإنما أخبرت عن الفطرة التي فطرها الله - تعالى - عليها، وأقرها النبي ﷺ على ذلك، وشهد لها بالإيمان.

فليتأمل العاقل ذلك يجده هادياً له على معرفة ربه، والإقرار به كما ينبغي، لا ما أحدثه المتعمقون والمتشدقون ممن سول لهم الشيطان وأملى لهم.

ومن أمثلة ذلك: أن الذين لبسوا الكلام بالفلسفة - من أكابر المتكلمين - تجدهم يعدون من الأسرار المصونة والعلوم المخزونة، ما إذا تدبره من له أدنى عقل ودين، وجد فيه من الجهل والضلال ما لم يكن يظن أنه يقع فيه هؤلاء، حتى قد يكذب بصدور ذلك عنهم، مثل تفسير حديث المعراج الذي ألفه «أبو عبد الله الرازي»، الذي احتذى فيه حذو ابن

(1) مسلم في المساجد (33/537)، وأبو داود في الصلاة (930)، ومالك في العتق (2/776/8)، وأحمد

سينا، و«عين القضاة الهمداني»، فإنه روى حديث المعراج بسياق طويل وأسماء عجيبة، وترتيب لا يوجد في شيء من كتب المسلمين، لا في الأحاديث الصحيحة ولا الحسنة، ولا الضعيفة المروية عند أهل العلم، وإنما وضعه بعض السؤال والطريقة، أو بعض شياطين الوعاظ أو بعض الزنادقة.

ثم إنه مع الجهل بحديث المعراج - الموجود في كتب الحديث والتفسير والسير، وعدوله عما يوجد في هذه الكتب إلى ما لم يسمع من عالم، ولا يوجد / في إثارة (١) من علم - فسره بتفسير الصابئة الضالة المنجمين، وجعل معراج الرسول ترقيه بفكره إلى الأفلاك، وأن الأنبياء الذين رأهم هم الكواكب، فأدم هو القمر، وإدريس هو الشمس، والأشهر الأربعة هي العناصر الأربعة، وأنه عرف الوجود الواجب المطلق، ثم إنه يعظم ذلك ويجعله من الأسرار والمعارف التي يجب صونها عن أفهام المؤمنين، وعلمائهم، حتى إن طائفة ممن كانوا يعظمونه لما رأوا ذلك تعجبوا منه غاية التعجب، وجعل بعض المتعصبين له يدفع ذلك، حتى أروه النسخة بخط بعض المشائخ المعروفين الخبيرين بحاله، وقد كتبها في ضمن كتابه الذي سماه: «المطالب العالية»، وجمع فيه عامة آراء الفلاسفة والمتكلمين.

٤/٦٣

وتجد أبا حامد الغزالي - مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك - يذكر في كتاب «الأربعين» ونحوه، كتابه: «المضنون به على غير أهله»، فإذا طلبت ذلك الكتاب واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم، ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد ومقالات أهل الملل، يعتقد أن ذلك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي.

فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي، وعلى ما يعتقد / أنه يوجد للصوفية والعباد، برياضتهم وديانتهم من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزونا بذلك ما ورد به الشرع.

٤/٦٤

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب وآتاه الله إيماناً مجملاً - كما أخبر به عن نفسه - وصار يتشوف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشائخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين، والأمر كما وجده، لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند

(١) أي: بقية. انظر: لسان العرب، مادة «أثر».

خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك .

فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، حيث لم يكن عنده طريق غيرها، لانسداد الطريقة الخاصة السنية النبوية عنه بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات التي تقلدها عن المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة .

ولهذا كان كثير الذم لهذه الحوائل ولطريقة العلم، وإنما ذاك لعلمه الذي سلكه، والذي حجب به عن حقيقة المتابعة للرسالة، وليس هو بعلم، وإنما هو عقائد فلسفية وكلامية، كما قال السلف: العلم بالكلام هو الجهل ، وكما قال أبو يوسف : من طلب العلم بالكلام تزندق .

4/60 / ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام - فيما علقه عنه - ينكر أن يكون « بداية الهداية » من تصنيفه، ويقول: إنما هو تقول عليه، مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة ، وليس فيها عقائد، ولا أصول الدين .

وأما المضمون به على غير أهله، فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوتَه عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله، فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضاً، ولكن كان هو وأسأله - كما قدمت - مضطربين لا يشبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يقدر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة، الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان ، وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن - كما قدمناه - وأهل الفهم لكتاب الله والعلم والفهم لحديث رسول الله ﷺ ، واتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك، كما جاءت به الرسالة .

ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح (1) يقول - فيما رأيته بخطه -: أبو حامد كثر القول فيه ومنه .

فأما هذه الكتب - يعني المخالفة للحق - فلا يلتفت إليها، وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله .

(1) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري ، المعروف بابن الصلاح ، الفقيه الشافعي، ولد سنة 577هـ، صنف في علوم الحديث، وتوفى في سنة 643هـ بدمشق. [سير أعلام النبلاء 23/ 140-144، وفيات الأعيان 3/ 243-245].

/ ومقصوده أنه لا يذكر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناسى والمخطئ وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب ، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله ، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لاسيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح، والعمل الصالح والقصد الحسن، وهو يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية.

ولهذا ، فقد رد عليه علماء المسلمين ، حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر.

وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه. ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي، ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رقيقه، رد عليه كلامه في مشكاة الأنوار ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، وحذر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي وغيرهما ، ورد عليه ابن عقيل ، وابن الجوزي ، وأبو محمد المقدسي وغيرهم .

وهذا باب واسع، فإن الخارجين عن طريقة السابقين الأولين من / المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: طريقة التخييل، وطريقة التأويل ، وطريقة التخييل.

فأهل التخييل : هم الفلاسفة والباطنية، الذين يقولون : إنه خيل أشياء، لا حقيقة لها في الباطن، وخاصة النبوة عندهم التخييل.

وطريقة التأويل : طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم ، يقولون : إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ، وما يفهم منه، وهو - وإن كان لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده - فكان مقصوده: أن هذا يكون سبباً للبحث بالعقل، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم، ويجهتدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يوافق قولهم؛ ليثابوا على ذلك، فلم يكن قصده لهم البيان والهداية، والإرشاد والتعليم، بل قصده التعمية والتليس، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلوا^(١) حالهم في العلم مع عدمه خيراً من حالهم مع وجوده.

وأولئك المتقدمون ، كابن سينا وأمثاله ، ينكرون على هؤلاء ، ويقولون : ألفاظه كثيرة، صريحة لا تقبل التأويل ، لكن كان قصده التخييل ، وأن يعتقد الناس الأمر على

(١) في المطبوعة: «فيجعلون» وهو خطأ.

خلاف ما هو عليه .

وأما الصنف الثالث : الذين يقولون : إنهم أتباع السلف ، فيقولون : إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات ، ولا أصحابه / يعلمون معنى ذلك ، ٤/٦٨ بل لازم قولهم : أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات ، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه ، والذين ينتحلون مذهب السلف يقولون : إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص ، بل يقولون ذلك في الرسول . وهذا القول من أبطل الأقوال ، ومما يعتمدون عليه من ذلك ما فهموه من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] ، ويظنون أن التأويل هو المعنى الذي يسمونه هم تأويلاً ، وهو مخالف للظاهر .

ثم هؤلاء قد يقولون : تجري النصوص على ظاهرها ، وتأويلها لا يعلمه إلا الله ، ويريدون بالتأويل ما يخالف الظاهر ، وهذا تناقض منهم . وطائفة يريدون بالظاهر ألفاظ النصوص فقط ، والطائفتان غالطتان في فهم الآية .

وذلك أن لفظ «التأويل» قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات ، له ثلاثة (١) معان :

أحدها : أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام ، وإن وافق ظاهره . وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، ومنه قول عائشة : كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد ، اللهم اغفر لي» ، يتأول القرآن (٢) .

/ والثاني : يراد بلفظ التأويل : التفسير ، وهو اصطلاح كثير من المفسرين ، ولهذا قال ٤/٦٩ مجاهد - إمام أهل التفسير : إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه ، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه ، وهذا مما يعلمه الراسخون .

والثالث : أن يراد بلفظ «التأويل» : صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك ؛ لدليل منفصل يوجب ذلك . وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ وبيّنه . وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف ، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام ، وظن هؤلاء أن قوله

(١) في المطبوعة : « ثلاث » وهو خطأ .

(٢) البخاري في الأذان (٨١٧) ، ومسلم في الصلاة (٢١٧/٤٨٤) وأبو داود في الصلاة (٨٧٧) ، والنسائي في التطبيق (١١٢٢) ، وابن ماجه في إقامة الصلاة (٨٨٩) ، وأحمد ٤٣/٦ ، ٤٩ ، ١٩٠ .

تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، يراد به هذا المعنى ، ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين: قوم يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله. وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه، وكلتا (١) الطائفتين مخطئة.

فإن هذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامتها - من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية. وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشُّهْب.

٤/٧٠ وقد صنف الإمام أحمد كتاباً في الرد على هؤلاء ، وسماه: «الرد على / الزنادقة والجهمية، فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله» فعاب أحمد عليهم أنهم يفسرون القرآن بغير ما هو معناه، ولم يقل أحمد ولا أحد من الأئمة: إن الرسول لم يكن يعرف معاني آيات الصفات وأحاديثها، ولا قالوا: إن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يعرفوا تفسير القرآن ومعانيه.

كيف وقد أمر الله بتدبر كتابه، فقال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩] ، ولم يقل: بعض آياته؟ وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢] ، محمد: [٢٤] ، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] ، وأمثال ذلك في النصوص التي تبين أن الله يحب أن يتدبر الناس القرآن كله، وأنه جعله نوراً وهدى لعباده، ومحال أن يكون ذلك مما لا يفهم معناه، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن - عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود - أنهم قالوا: كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آيات لم نجاوزها ، حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضوع.

والمقصود هنا أن من يقول في الرسول وبيانه للناس مما هو من قول الملاحدة ، فكيف يكون قوله في السلف؟ حتى يدعي اتباعه، وهو مخالف للرسول والسلف عند نفسه وعند طائفته، فإنه قد أظهر من قول النفاة ما كان الرسول يرى عدم إظهاره، لما فيه من فساد الناس. وأما عند أهل العلم والإيمان فلا.

٤/٧١ / وقول النفاة باطل باطناً وظاهراً، والرسول ﷺ ومتبعوه منزهون عن ذلك، بل مات ﷺ وتركنا على المحجة البيضاء ، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وأخبرنا أن كل ما حدث بعده من محدثات الأمور فهو بدعة، وكل بدعة ضلالة (٢).

(١) في المطبوعة: «وكلا» وهو خطأ.

(٢) مسلم في الجمعة (٨٦٧ / ٤٣) .

وربما أشد بعض أهل الكلام بيت مجنون بني عامر:

وكل يدعي وصلاً ليلى ولى لا تقر لهم بذاكا

فمن قال: من الشعر ما هو حكمة، أو تمثل بيت من الشعر فيما تبين له أنه حق، كان قريباً. أما إثبات الدعوى بمجرد كلام منظوم من شعر أو غيره، فيقال لصاحبه: ينبغي أن تبين أن السلف لا يقرون بمن انتحلتهم. وهذا ظاهر فيما ذكره هو وغيره، ممن يقولون عن السلف ما لم يقولوه، ولم ينقله عنهم أحد له معرفة بحالهم، وعدل فيما نقل، فإن الناقل لا بد أن يكون عالماً عدلاً.

فإن فرض أن أحداً نقل مذهب السلف كما يذكره، فيما أن يكون قليل المعرفة بآثار السلف، كأبي المعالي، وأبي حامد الغزالي، وابن الخطيب وأمثالهم، ممن لم يكن لهم من المعرفة بالحديث ما يعدون به من عوام أهل الصناعة، فضلاً عن خواصها، ولم يكن الواحد من هؤلاء يعرف البخاري ومسلماً وأحاديثهما، إلا بالسماع، كما يذكر ذلك العامة، ولا يميزون بين الحديث الصحيح المتواتر/ عند أهل العلم بالحديث، وبين الحديث ٤/٧٢ المقتري المكذوب، وكتبهم أصدق شاهد بذلك ففيها عجائب.

وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك، إما عند الموت وإما قبل الموت، والحكايات في هذا كثيرة معروفة.

هذا أبو الحسن الأشعري، نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك وصرح بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم.

وهذا أبو حامد الغزالي - مع فرط ذكائه وتألهه ومعرفته بالكلام والفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف - ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة، ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصنف «إلجام العوام عن علم الكلام».

وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام اللذات: لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن اقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي، وكان يتمثل كثيراً:

نهاية إقدام العقول عقال وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسمنا وحاصل دينانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وهذا إمام الحرمين، ترك ما كان ينتحله ويقرره، واختار مذهب السلف. وكان يقول:
يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام! فلو أني عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما
اشتغلت به، وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم،
ودخلت فيما نهوني عنه. والآن: إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني،
وها أنذا أموت على عقيدة أُمِّي - أو قال: عقيدة عجائز نيسابور.

وكذلك قال أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (١): أخبر أنه لم يجد
عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، وكان ينشد:

لعمري لقد طففت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن، أو قارعاً سن نادم

وابن الفارض - من متأخري الاتحادية، صاحب القصيدة الثائية المعروفة بـ «نظم
السلوك»، وقد نظم فيها الاتحاد نظماً رائعاً اللفظ، فهو أخصب من لحم / خنزير في صينية ٤/٧٤
من ذهب. وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك! الله أعلم بها وبما اشتملت عليه وقد نفقت
كثيراً، وبالغ أهل العصر في تحسينها والاعتداد بما فيها من الاتحاد - لما حضرته الوفاة
أنشد:

إن كان منزلتي في الحب عندكم ما قد لقيت فقد ضيعت أيامي
أمنية ظفرت نفسي بها زمناً واليوم أحسبها أضغاث أحلام

ولقد كان من أصول الإيمان: أن يثبت الله العبد بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي
الآخرة، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ
وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ . تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ .
وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ . يَثْبُتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا
بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾
[إبراهيم: ٢٤-٢٧].

والكلمة أصل العقيدة؛ فإن الاعتقاد هو الكلمة التي يعتقدونها المرء، وأطيب الكلام

(١) هو شيخ أهل الكلام والحكمة، برع في الفقه، وكان قوي الفهم، مليح الوعظ، صنف كتاب «نهاية
الإقدام» و«كتاب الملل والنحل»، وتوفى سنة ٥٤٦هـ. [سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٨٦-٢٨٨].

والعقائد كلمة التوحيد واعتقاد أن لا إله إلا الله ، وأخبت الكلام والعقائد كلمة الشرك ، وهو اتخاذ إله مع الله ، فإن ذلك باطل لا حقيقة له ؛ ولهذا قال سبحانه : ﴿ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ ؛ ولهذا كان كلما بحث الباحث وعمل العامل على هذه الكلمات والعقائد الخبيثة لا يزداد إلا ضلالاً وبعداً عن الحق وعلماً ببطانها ، كما قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعٌ / الْحِسَابِ . أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ ﴾ [النور: ٣٩ ، ٤٠] .

فذكر - سبحانه - مثلين :

أحدهما : مثل الكفر والجهل المركب الذي يحسبه صاحبه موجوداً ، وفي الواقع يكون خيالاً معدوماً كالسراب ، وأن القلب عطشان إلى الحق كعطش الجسد إلى الماء . فإذا طلب ما ظنه ماءً وجدته سراياً ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب وهكذا تجد عامة هؤلاء الخارجين عن السنة والجماعة .

والمثل الثاني : مثل الكفر والجهل البسيط الذي لا يتبين فيه صاحبه حقاً ولا يرى فيه هدى ، والكفر المركب مستلزم للبسيط ، وكل كفر فلا بد فيه من جهل مركب .

فضرب الله - سبحانه - المثلين بذلك ليبين حال الاعتقاد الفاسد ، ويبين حال عدم معرفة الحق - وهو يشبه حال المغضوب عليهم والضالين - حال المصمم على الباطل حتى يحل به العذاب ، وحال الضال الذي لا يرى طريق الهدى .

فنسأل الله العظيم أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وأن يرزقنا الاعتصام بالكتاب والسنة .

٤/٧٦ / ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشائخ والصوفية إلى المشائخ الصادقين من الكذب والمحال ، أو يكون من كلامهم المتشابه الذي تألوه على غير تأويله ، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلاتهم ، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم مثل : كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ ، فيعفى عنه أو يتوب منه أو يكون له حسنات يغفر له بها ، أو مصائب يكفر عنه بها ، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزهادات والعبادات والمقامات ، وليس هو من أولياء الله المتقين ، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين ، أو المنافقين أو الكافرين .

وهذا كثير ملأ العالم ، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا

يدعى المرسلون، وأن ذلك عند خواصهم، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديث موضوعة، وتفسيرات باطلة. مثل قولهم عن عمر: إن النبي ﷺ كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث، وكنت كالزنجي بينهما، فيجعلون عمر مع النبي ﷺ وصديقه كالزنجي. وهو حاضر يسمع الكلام، ثم يدعي أحدهم أنه علم ذلك بما قذف في قلبه، ويدعي كل منهم أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل، ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوي الباطلة لطل.

فمنهم من يجعل للشيخ قصائد يسميها «جنيب القرآن»، ويكون وجده بها وفرحه بمضمونها أعظم من القرآن، ويكون فيها من الكذب والضلال أمور.

٤/٧٧ / ومنهم من يجعل له قصائد في الاتحاد، وأنه خالق جميع الخلق، وأنه خلق السموات والأرض، وأنه يسجد له ويعبد.

ومنهم من يصف ربه في قصائده بما نقل في الموضوعات من أصناف التمثيل والتكليف والتجسيم، التي هي كذب مفترى وكفر صريح مثل: مواكلته ومشاربته، ومماشاته ومعانفته، ونزوله إلى الأرض وقعوده في بعض رياض الأرض، ونحو ذلك، ويجعل كل منهم ذلك من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة التي تكون لخواص أولياء الله المتقين.

ومن أمثلة ذلك: أنك تجد عند الرافضة والشيعة، ومن أخذ عنهم من دعوى علوم الأسرار، والحقائق، التي يدعون أخذها عن أهل البيت، إما من العلوم الدينية، وإما من علم الحوادث الكائنة، ما هو عندهم من أجل الأمور التي يجب التواصي بكتمانها، والإيمان بما لا يعلم حقيقته من ذلك، وجميعها كذب مختلق وإفك مفترى.

فإن هذه الطائفة «الرافضة» من أكثر الطوائف كذباً وادعاء للعلم المكتوم؛ ولهذا انتسبت إليهم الباطنية والقرامطة.

وهؤلاء خرج أولهم في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وصاروا يدعون أنه خص بأسرار من العلوم والوصية، حتى كان يسأله عن ذلك خواص أصحابه، فيخبرهم بانتفاء ذلك، ولما بلغه أن ذلك قد قيل، كان يخطب الناس وينفي ذلك عن نفسه.

٤/٧٨ / وقد خرج أصحاب الصحيح كلام علي هذا من غير وجه، مثل ما في الصحيح عن أبي جحيفة قال: سألت علياً: هل عندكم شيء ليس في القرآن؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة (١)، ما عندنا إلا ما في القرآن، إلا فهما يعطيه الله الرجل في كتابه وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وألا يقتل

(١) أي: خلق ذات الروح. انظر: النهاية ٤٩/٥.

مسلم بكافر . ولفظ البخاري: هل عندكم شيء من الوحي غير ما في كتاب الله ؟ قال : لا ، والذي فلق الحبة وبرأ السمسة ، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلاً في القرآن (١) .

وفي الصحيحين عن إبراهيم التيمي عن أبيه - وهذا من أصح إسناد على وجه الأرض - عن علي قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله ، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ : «المدينة حرام ما بين عير إلى ثور» (٢) ، وفي رواية لمسلم: خطبنا على بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا كتاباً نقرؤه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة - قال: وصحيفته معلقة في قراب سيفه - فقد كذب ، فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات ، وفيها قال النبي ﷺ : «المدينة حرام» (٣) الحديث .

وأما الكذب والأسرار التي يدعونها عن جعفر الصادق ، فمن أكبر الأشياء كذباً حتى يقال: ما كذب على أحد ما كذب على جعفر - رضي الله عنه .

ومن هذه الأمور المضافة: كتاب «الجفر» ، الذي يدعون أنه كتب فيه / الحوادث . ٤/٧٩ والجفر: ولد الماعز، يزعمون أنه كتب ذلك في جلده، وكذلك كتاب «البطاقة» الذي يدعيه ابن الحلي ونحوه من المغاربة، ومثل كتاب: «الجدول» في الهلال، و «الهفت» عن جعفر وكثير من تفسير القرآن وغيره .

ومثل كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنفه جماعة في دولة بني بويه ببغداد، وكانوا من الصابئة المتفلسفة المتحنفة، جمعوا بزعمهم بين دين الصابئة المبدلين وبين الحنيفة وأتوا بكلام المتفلسفة، وبأشياء من الشريعة، وفيه من الكفر والجهل شيء كثير، ومع هذا فإن طائفة من الناس - من بعض أكابر قضاة النواحي - يزعم أنه من كلام جعفر الصادق . وهذا قول زنديق وتشنيع جاهل .

ومثل ما يذكره بعض العامة من ملاحم «ابن غضب» ، ويزعمون أنه كان معلماً للحسن والحسين . وهذا شيء لم يكن في الوجود باتفاق أهل العلم، وملاحم «ابن غضب» إنما صنفها بعض الجهال في دولة نور الدين ونحوها، وهو شعر فاسد يدل على أن ناظمه جاهل .

وكذلك عامة هذه الملاحم المروية بالنظم ونحوه، عامتها من الأكاذيب ، وقد أحدث في زماننا من القضاة والمشائخ غير واحدة منها، وقد قررت بعض هؤلاء على ذلك، بعد أن ادعى قدمها، وقلت له: بل أنت صنفتها، ولبستها / على بعض ملوك المسلمين لما كان ٤/٨٠

(١) البخاري في الجهاد (٣٠٤٧) ، والترمذي في الديات (١٤١٢) وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائي في القسامة (٤٧٤٤) ، وابن ماجه في الديات (٢٦٥٨) .

(٢) البخاري في فضائل المدينة (١٨٧٠) ، ومسلم في العتق (١٣٧٠ / ٢٠) .

(٣) مسلم في الحج (٤٦٧/١٣٧٠) .

المسلمون محاصرين عكّة، وكذلك غيره من القضاة وغيرهم لبسوا على غير هذا الملك .
وباب الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية؛ لأن تشوف الذين
يغلبون الدنيا على الدين إلى ذلك أكثر وإن كان لأهل الدين إلى ذلك تشوف ، لكن
تشوفهم إلى الدين أقوى وأولئك ليس لهم من الفرقان بين الحق والباطل من النور ما
لأهل الدين. فلهذا كثر الكذابون في ذلك ونفق منه شيء كثير، وأكلت به أموال عظيمة
بالباطل، وقتلت به نفوس كثيرة من المشوفة إلى الملك ونحوها.

ولهذا ينوعون طرق الكذب في ذلك ويعتمدون الكذب فيه، تارة بالإحالة على
الحركات والأشكال الجسمانية الإلهية من حركات الأفلاك والكواكب، والشهب والرمود ،
والبروق والرياح، وغير ذلك، وتارة بما يحدثونه هم من الحركات والأشكال، كالضرب
بالرمل والحصى والشعير، والقرعة باليد ونحو ذلك ، مما هو من جنس الاستقسام
بالأزلام، فإنهم يطلبون علم الحوادث بما يفعلونه من هذا الاستقسام بها، سواء كانت
قداحاً أو حصياً ، أو غير ذلك مما ذكره أهل العلم بالتفسير.

فكل ما يحدثه الإنسان بحركة من تغيير شيء من الأجسام؛ ليستخرج به علم ما
يستقبله فهو من هذا الجنس، بخلاف الفأل الشرعي، وهو الذي كان / يعجب النبي ﷺ ،
وهو أن يخرج ستوكلاً على الله فيسمع الكلمة الطيبة: «وكان يعجبه الفأل، ويكره
الطيرة»^(١) لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله والتوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك، فيكره
للإنسان أن يتطير، وإنما تضر الطيرة من تطير؛ لأنه أضرت نفسه، فأما المتوكل على الله فلا .

٤/٨١

وليس المقصود ذكر هذه الأمور وسبب إصابتها تارة وخطئها تارات. وإنما الغرض أنهم
يعتمدون فيها كذباً كثيراً، من غير أن تكون قد دلت على ذلك دلالة، كما يعتمد خلق كثير
الكذب في الرؤيا، التي منها الرؤيا الصالحة، وهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة،
وكما كانت الجن تخلط بالكلمة تسمعها من السماء مائة كذبة، ثم تلقها إلى الكهان .

ولهذا ثبت في صحيح مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله ،
إني حديث عهد بجاهلية، وقد جاء الله بالإسلام، وإن منا رجالاً يأتون الكهان . قال:
«فلا تأتهم». قال: قلت: ومنا رجال يتطيرون . قال: «ذاك شيء يجدونه في صدورهم،
فلا يصدهم». قال: قلت: ومنا رجال يخطون . قال: « كان نبي من الأنبياء يخط، فمن
وافق خطه فذاك»^(٢) .

فإذا كان ما هو من أجزاء النبوة ومن أخبار الملائكة ما قد يعتمد فيه الكذب الكثير،

(١) ابن ماجه في الطب (٣٥٣٦) وفي الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات»، وأحمد ٢/٣٣٢، كلاهما عن
أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) مسلم في المساجد (٣٣/٥٣٧) ، وأبو داود في الصلاة (٩٣٠) .

فكيف بما هو في نفسه مضطرب لا يستقر على أصل؟ فلماذا تجد عامة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي - في كتاب «عنقاء مغرب» وغيره - أخير بمستقبلات كثيرة، / عامتها كذب، وكذلك ابن سبعين، وكذلك الذين ٤/٨٢ استخرجوا مدة بقاء هذه الأمة من حساب الجمل من حروف المعجم الذي ورثوه من اليهود، ومن حركات الكواكب الذي ورثوه من الصابئة، كما فعل أبو نصر الكندي، وغيره من الفلاسفة، وكما فعل بعض من تكلم في تفسير القرآن من أصحاب الرازي، ومن تكلم في تأويل وقائع النساك من المائلين إلى التشيع.

وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائف يدعون أن هذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، وخاطبت في ذلك طوائف منهم، وكنت أحلف لهم أن هذا كذب مفترى، وأنه لا يجري من هذه الأمور شيء، وطلبت مباحلة بعضهم؛ لأن ذلك كان متعلقاً بأصول الدين، وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم.

فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم، كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذلك نزول روحانية عيسى - عليه السلام - وأن أمه اسمها مريم، وأنه يقوم بجمع الملل الثلاث، وأنه يظهر مظهراً أكمل من مظهر محمد وغيره من المرسلين. ولهم مقالات من أعظم المنكرات يطول ذكرها ووصفها.

ثم إن من عجيب الأمر، أن هؤلاء المتكلمين المدعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة يحتج كل منهم بما يقع له من حديث / موضوع، أو مجمل لا ٤/٨٣ يفهم معناه، وكلما وجد أثراً فيه إجمال نزل على رأيه، فيحتج بعضهم بالكذب، مثل المكذوب المنسوب إلى عمر: كنت كالزنجي، ومثل ما يروونه من «سر المعراج»، وما يروونه من أن أهل الصفة^(١) سمعوا المناجاة من حيث لا يشعر الرسول، فلما نزل الرسول أخبروه، فقال: «من أين سمعتم؟» فقالوا: كنا نسمع الخطاب.

حتى إنني لما بينت لطائفة - تمشيخوا وصاروا قدوة للناس - أن هذا كذب ما خلقه الله قط. قلت: وبين لك ذلك أن المعراج كان بمكة بنص القرآن وبإجماع المسلمين، والصفة إنما كانت بالمدينة، فمن أين كان بمكة أهل صفة؟

وكذلك احتجاجهم بأن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ وأصحابه مع المشركين لما انتصروا، وزعموا أنهم مع الله؛ ليحتجوا بذلك على متابعة الواقع، سواء كان طاعة لله أو معصية؛ وليجعلوا حكم دينه هو ما كان، كما قال الذين أشركوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وأمثال هذه الموضوعات كثيرة.

(١) أهل الصفة: هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مُظَلَّل في مسجد الرسول ﷺ يسكنونه. انظر: النهاية ٣/٣٧.

وأما المجملات، فمثل احتجاجهم بنهي بعض الصحابة عن ذكر بعض خفي العلم، كقول علي - رضي الله عنه - : حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتخبون أن يُكذَّبَ الله ورسوله؟ وقول عبد الله بن مسعود: / ما من رجل يحدث قومًا بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم، وقول عبد الله بن عباس في تفسير الآيات: ما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت، وكفرك بها تكذيبك بها.

وهذه الآثار حق، لكن ينزل كل منهم ذلك الذي لم يحدث به علي ما يدعيه هو من الأسرار والحقائق، التي إذا كشفت وجدت من الباطل والكفر والنفاق، حتى إن أبا حامد الغزالي في «منهاج القاصدين» وغيره، هو وأمثاله تمثل بما يروى عن علي بن الحسين أنه قال:

يا رب جوهر علم لو أبوح به لقليل لي : أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال مسلمون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسنا

فإذا كانت هذه طرق هؤلاء الذين يدعون من التحقيق وعلوم الأسرار ما خرجوا به عن السنة والجماعة، وزعموا أن تلك العلوم الدينية أو الكونية مختصة بهم، فآمنوا بمجملها ومتشابهها، وأنهم منحوا من حقائق العبادات وخالص الديانات ما لم يمنح الصدر الأول حفاظ الإسلام وبدور الملة، ولم يتجرؤوا عليها برد وتكذيب - مع ظهور الباطل فيها تارة، وخفائه أخرى - فمن المعلوم أن العقل والدين يقتضيان أن جانب النبوة والرسالة أحق بكل تحقيق وعلم ومعرفة، وإحاطة بأسرار الأمور وبواطنها.

هذا لا ينزع فيه مؤمن، ونحن الآن في مخاطبة من في قلبه إيمان.

/ وإذا كان الأمر كذلك فأعلم الناس بذلك أخصهم بالرسول، وأعلمهم بأقواله، وأفعاله، وحركاته، وسكناته، ومدخله، ومخرجه، وباطنه، وظاهره، وأعلمهم بأصحابه وسيرته وأيامه، وأعظمهم بحثًا عن ذلك وعن نقلته، وأعظمهم تدينًا به واتباعًا له واقتداء به، وهؤلاء هم أهل السنة والحديث؛ حفظًا له، ومعرفة بصحيحه وسقيمه، وفقها فيه وفهما يؤتيه الله إياه في معانيه، وإيمانًا وتصديقًا، وطاعة وانقيادًا واقتداء واتباعًا، مع ما يقترن بذلك من قوة عقلهم وقياسهم وتمييزهم، وعظيم مكاشفاتهم ومخاطباتهم، فإنهم أسد الناس نظرًا وقياسًا ورأيًا، وأصدق الناس رؤيًا وكشفًا.

أفلا يعلم من له أدنى عقل ودين، أن هؤلاء أحق بالصدق والعلم والإيمان والتحقيق ممن يخالفهم؟ وأن عندهم من العلوم ما ينكرها الجاهل والمبتدع؟ وأن الذي عندهم هو الحق المبين؟ وأن الجاهل بأمرهم والمخالف لهم هو الذي معه من الحشو ما معه، ومن الضلال كذلك؟ وهذا باب يطول شرحه، فإن النفوس لها من الأقوال والأفعال ما لا

يحصره إلا ذو الجلال .

والأقوال إخبارات، وإنشاءات؛ كالأمر، والنهي ، فأحسن الحديث وأصدقه كتاب الله، خبره أصدق الخبر، وبيانه أوضح البيان، وأمره أحكم الأمر: ﴿فَبَآيَ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيَّاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وكل/ من اتبع كلاماً أو حديثاً - مما يقال: إنه يلهمه صاحبه، ٤/٨٦ ويوحى إليه، أو إنه ينشئه ويحدثه مما يعارض به القرآن - فهو من أعظم الظالمين ظلماً .

ولهذا لما ذكر الله - سبحانه - قول الذين ما قدروا الله حق قدره ، حيث أنكروا الإنزال على البشر، ذكر المشبهين به المدعين لمماثلته من الأقسام الثلاثة، فإن المماثل له إما أن يقول: إن الله أوحى إلي، أو يقول: أوحى إلي ، وألقى إلي، وقيل لي ، ولا يسمى القائل أو يضيف ذلك إلى نفسه، ويذكر أنه هو المنشئ له .

ووجه الحصر: أنه إما أن يحذف الفاعل أو يذكره، وإذا ذكره فإما أن يجعله من قول الله، أو من قول نفسه . فإنه إذا جعله من كلام الشياطين لم يقبل منه، وما جعله من كلام الملائكة فهو داخل فيما يضيفه إلى الله، وفيما حذف فاعله، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] .

وتدبر كيف جعل الأولين في حيز الذي جعله وحياً من الله ولم يسم الموحى، فإنهما من جنس واحد في ادعاء جنس الأنبياء، وجعل الآخر في حيز الذي ادعى أن يأتي بمثله؛ ولهذا قال: ﴿مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾، ثم قال: ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، فالفتري للكذب والقائل: ﴿أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ من جملة الاسم الأول، وقد قرن به الاسم الآخر، فهؤلاء الثلاثة المدعون لشبه النبوة. وقد تقدم قبلهم المكذب للنبوة. / فهذا ٤/٨٧ يعم جميع أصول الكفر التي هي تكذيب الرسل أو مضاهاتهم، كمسيلة الكذاب وأمثاله .

وهذه هي «أصول البدع» التي نردها نحن في هذا المقام؛ لأن المخالف للسنة يرد بعض ما جاء به الرسول ﷺ ، أو يعارض قول الرسول بما يجعله نظيراً له، من رأى أو كشف أو نحو ذلك .

فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء وأئمتهم حشوية، هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق، وكشف حقائق واختصاص بعلم لم يقف عليها هؤلاء الجهال، المنكرون عليهم، المكذبون لله ورسوله .

فإن نَبَّهْمُ (١) بالحشوية: إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز، فالمخالفون لهم

(١) النَّبَّ: اللَّقَبُ. انظر: المصباح المنير، مادة «نَبَّ» .

أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته، بل يعلم بطلانه، وإن كان لأن فيهم عامة لا يميزون، فما من فرقة من تلك الفرق إلا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكثرهم، وعوام هؤلاء هم عمّار المساجد بالصلوات، وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق، والمجاهدون في سبيل الله، وأهل الصدق والأمانة، وكل خير في العالم. فقد تبين لك أنهم أحق بوجوه الذم، وأن هؤلاء أبعد عنها، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم، فيما اختصهم الله به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلا عندهم.

٤/٨٨ / وأيضاً، فينبغي النظر في الموسومين بهذا الاسم وفي الواسمين لهم به: أيهما أحق؟ وقد علم أن هذا الاسم مما اشتهر عن النفاة ممن هم مظنة الزندقة، كما ذكر العلماء - كأبي حاتم وغيره - أن علامة الزنادقة تسميتهم لأهل الحديث حشوية.

ونحن نتكلم بالأسماء التي لا نزاع فيها، مثل: لفظ «الإثبات، والنفي» فنقول:

من المعلوم أن هذا من تلقيب بعض الناس لأهل الحديث الذين يقرونه على ظاهره، فكل من كان عنه أبعد كان أعظم ذمًا بذلك؛ كالقرامطة، ثم الفلاسفة، ثم المعتزلة، وهم يذمون بذلك المتكلمة الصفاتية من الكلاية والكرامية، والأشعرية، والفقهاء، والصوفية وغيرهم، فكل من اتبع النصوص وأقرها سموه بذلك، ومن قال بالصفات العقلية مثل: العلم والقدرة، دون الخبرية، ونحو ذلك، سمي مثبتة الصفات الخبرية حشوية، كما يفعل أبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي ونحوهما.

ولطريقة أبي المعالي كان أبو محمد يتبعه في فقهه وكلامه، لكن أبو محمد كان أعلم بالحديث وأتبع له من أبي المعالي وبمذاهب الفقهاء. وأبو المعالي أكثر اتباعاً للكلام، وهما في العربية متقاربان.

٤/٨٩ وهؤلاء يعيبون منازعهم، إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب / الحشو؛ لأنها مسائل علمية، والحديث لا يفيد ذلك، لأن اتباع النصوص مطلقاً في المباحث الأصولية الكلامية حشو؛ لأن النصوص لا تفي بذلك؛ فالأمر راجع إلى أحد أمرين: إما ريب في الإسناد أو في المتن، إما لأنهم يضيفون إلى الرسول ما لم يعلم أنه قاله؛ كأخبار الآحاد، ويجعلون مقتضاها العلم، وإما لأنهم يجعلون ما فهموه من اللفظ معلوماً وليس هو بمعلوم، لما في الأدلة اللفظية من الاحتمال.

ولا ريب أن هذا عمدة كل زنديق ومنافق، يبطل العلم بما بعث الله به رسوله، تارة يقول: لا نعلم أنهم قالوا ذلك، وتارة يقول: لا نعلم ما أرادوا بهذا القول. ومتى انتفى

العلم بقولهم أو بمعناه، لم يستفد من جهتهم علم ، فيتمكن بعد ذلك أن يقول ما يقول من المقالات ، وقد أمن على نفسه أن يعارض بآثار الأنبياء؛ لأنه قد وكل ثغرها بذينك الدامحين الدافعين لجنود الرسول عنه، الطاعنين لمن احتج بها.

وهذا القدر بعينه هو عين الطعن في نفس النبوة، وإن كان يقر بتعظيمهم وكمالهم إقرار من لا يتلقى من جهتهم علماً، فيكون الرسول عنده بمنزلة خليفة يعطي السكّة (١) والخطبة رسماً ولفظاً، كتابة وقولاً، من غير أن يكون له أمر أو نهي مطاع. فله صورة الإمامة بما جعل له من السكّة والخطبة ، وليس له حقيقتها.

وهذا القدر - وإن استجازه كثير من الملوك - لعجز بعض الخلفاء عن القيام بواجبات الإمامة من الجهاد والسياسة، كما يفعل ذلك كثير من نواب الولاة لضعف مستنبيه وعجزه فيتركب من تقدم ذي المنصب والبيت وقوة نائبه صلاح الأمر، أو فعل ذلك لهوى ورغبة في الرئاسة ولطائفته، دون من هو أحق بذلك منه، وسلك مسلك المتغلبين بالعدوان - فمن المعلوم أن المؤمن بالله ورسوله لا يستجيز أن يقول في الرسالة: إنها عاجزة عن تحقيق العلم وبيانه، حتى يكون الإقرار بها مع تحقيق العلم الإلهي من غيرها موجباً لصلاح الدين، ولا يستجيز أن يتعدى عليها بالتقدم بين يدي الله ورسوله، ويقدم علمه وقوله على علم الرسول وقوله، ولا يستجيز أن يسلط عليها التأويلات العقلية ، ويدعى أن ذلك من كمال الدين، وأن الدين لا يكون كاملاً إلا بذلك.

وأحسن أحواله: أن يدعي أن الرسول كان عالماً بأن ما أخبر به له تأويلات وتبيان، غير ما يدل عليه ظاهر قوله ومفهومه، وأنه ما ترك ذلك إلا لأنه ما كان يمكنه البيان بين أولئك الأعراب ونحوهم، وأنه وكل ذلك إلى عقول المتأخرين، وهذا هو الواقع منهم.

فإن المتفلسفة تقول: إن الرسل لم يتمكنوا من بيان الحقائق لأن إظهارها يفسد الناس، ولا تحتمل عقولهم ذلك، ثم قد يقولون: إنهم عرفوها. وقد يقول بعضهم: لم يعرفوها، أو أنا أعرف بها منهم، ثم يبينونها هم بالطرق القياسية الموجودة عندهم. ولم يعقلوا أنه إن كان العلم بها ممكناً فهو ممكن لهم، كما يدعون أنه ممكن لهم، وإلا فلا سبيل لهم إلى معرفتها بإقرارهم، وكذلك التعبير / وبيان العلم بالخطاب والكتاب إن لم يكن ممكناً فلا يمكنكم ذلك وأنتم تتكلمون وتكتبون علمكم في الكتب. وإن كان ذلك ممكناً فلا يصح قولكم: لم يمكن الرسل ذلك.

وإن قلت: يمكن الخطاب بها مع خاصة الناس دون عامتهم - وهذا قولهم - فمن

(١) السكّة : حديدة منقوشة يضرب عليها الدراهم . انظر: القاموس ، مادة «سكك».

المعلوم أن علم الرسل يكون عند خاصتهم كما يكون علمكم عند خاصتكم . ومن المعلوم أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم، وهو بذلك أقوم، كان أحق بالاختصاص به. ولا ريب أن أهل الحديث أعلم الأمة وأخصها بعلم الرسول، وعلم خاصته مثل : الخلفاء الراشدين وسائر العشرة، ومثل : أبي بن كعب، وعبد الله ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن سلام، وسلمان الفارسي، وأبي الدرداء، وعبادة بن الصامت ، وأبي ذر الغفاري ، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، ومثل : سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وسعد بن عباد ، وعباد بن بشر، وسالم مولي أبي حذيفة، وغير هؤلاء ممن كان أخص الناس بالرسول، وأعلمهم بباطن أموره وأتبعهم لذلك .

فعلما الحديث أعلم الناس بهؤلاء وبواطن أمورهم، وأتبعهم لذلك، فيكون عندهم العلم: علم خاصة الرسول وبطائنه، كما أن خواص الفلاسفة يعلمون علم / أئمتهم، وخواص المتكلمين يعلمون علم أئمتهم، وخواص القرامطة والباطنية يعلمون علم أئمتهم، وكذلك أئمة الإسلام مثل أئمة العلماء. فإن خاصة كل إمام أعلم بباطن أموره، مثل : مالك بن أنس، فإن ابن القاسم لما كان أخص الناس به وأعلمهم بباطن أمره اعتمد أتباعه على روايته، حتى إنه تؤخذ عنه مسائل السر التي رواها ابن أبي الغمر، وإن طعن بعض الناس فيها، وكذلك أبو حنيفة، فأبو يوسف، ومحمد، وزُفر أعلم الناس به، وكذلك غيرهما.

٤/٩٢

وقد يكتب العالم كتاباً أو يقول قولاً، فيكون بعض من لم يشافهه به أعلم بمقصوده من بعض من شافهه به، كما قال النبي ﷺ: «فَرُبَّ مَبْلَغٍ أَوْعَىٰ مِنْ سَامِعٍ» (١)، لكن بكل حال لا بد أن يكون المبلغ من الخاصة العالمين بحال المبلغ عنه، كما يكون في أتباع الأئمة من هو أفهم لنصوصهم من بعض أصحابهم.

ومن المستقر في أذهان المسلمين: أن ورثة الرسل وخلفاء الأنبياء هم الذين قاموا بالدين علماً وعملاً ودعوة إلى الله والرسول، فهؤلاء أتباع الرسول حقاً وهم بمنزلة الطائفة الطيبة من الأرض التي زكت، فقبلت الماء فأنبت الكلاً والعُشْبَ الكثير، فزكت في نفسها وزكى الناس بها. وهؤلاء هم الذين جمعوا بين البصيرة في الدين والقوة على الدعوة؛ ولذلك كانوا ورثة الأنبياء الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَأذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥]، / فالأيدي: القوة في أمر الله، والأبصار: البصائر في دين

٤/٩٣

(١) البخارى فى الحج (١٧٤١) ، والنرمذي فى العلم (٢٦٥٧) ، وابن ماجه فى المقدمة (٢٣٢) .

الله، فبالبصائر يدرك الحق ويعرف، وبالقوة يتمكن من تبليغه وتنفيذه والدعوة إليه .

فهذه الطبقة كان لها قوة الحفظ والفهم والفقہ في الدين والبصر والتأويل، ففجرت من النصوص أنهار العلوم، واستنبطت منها كنوزها، ورزقت فيها فهماً خاصاً، كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد سئل : هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس؟ فقال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه (١) .

فهذا الفهم هو بمنزلة الكلاً والعشب الذي أنبتته الأرض الطيبة. وهو الذي تميزت به هذه الطبقة عن الطبقة الثانية، وهي التي حفظت النصوص، فكان همها حفظها وضبطها، فوردتها الناس وتلقوها بالقبول، واستنبطوا منها واستخرجوا كنوزها واتجروا فيها، وبذروها في أرض قابلة للزرع والنبات، ورووها كل بحسبه: ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦٠] .

وهؤلاء الذين قال فيهم النبي ﷺ: « نَصَرَ اللهُ امراً سمع مقالتي فوعاها، ثم أداها كما سمعها، فرب حامل فقه وليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» (٢) .

وهذا عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - حبر الأمة، وترجمان القرآن، مقدار ما سمعه من النبي ﷺ لا يبلغ نحو العشرين حديثاً الذي / يقول فيه: سمعت ورأيت، وسمع ٤/٩٤ الكثير من الصحابة، وبورك له في فهمه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علماً وفقهاً، قال أبو محمد ابن حزم: وجمعت فتواه في سبعة أسفار كبار، وهي بحسب ما بلغ جامعها، وإلا فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه في القرآن بالموضع الذي فاق به الناس، وقد سمعوا ما سمع، وحفظوا القرآن كما حفظه، ولكن أرضه كانت من أطيب الأراضي وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص، فأنبئت من كل زوج كريم، و ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الجمعة: ٤] .

وأين تقع فتاوى ابن عباس، وتفسيره، واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟ وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ويدرسه (٣)

(١) سبق تخريجه ص ٥١ .

(٢) أبو داود في العلم (٣٦٦٠) ، والترمذي في العلم (٢٦٥٦) وقال: « حديث حسن»، وابن ماجه في المقدمة (٢٣٠)، وأحمد ٥/١٨٢، كلهم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه. و «نَصَرَ»: أي نَعَم، أراد: حسن خلقه وقدره. انظر: النهاية ٥/٧١ .

(٣) أي: يقرؤه. انظر: القاموس، مادة «درس» .

بالليل دَرَسًا، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه، والاستنباط، وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها.

وهكذا ورثتهم من بعدهم، اعتمدوا في دينهم على استنباط النصوص، لا على خيال فلسفي، ولا رأي قياسي، ولا غير ذلك من الآراء المبتدعات، لا جرم كانت الدائرة والثناء الصدق، والجزاء العاجل والآجل لورثة الأنبياء التابعين لهم في الدنيا والآخرة؛ فإن المرء على دين خليله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٤/٩٥ / وبكل حال ، فهم أعلم الأمة بحديث الرسول، وسيرته ومقاصده وأحواله.

ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه، أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه، ومعرفته وفهمه ظاهراً وباطناً، واتباعه باطنياً وظاهراً، وكذلك أهل القرآن.

وأدنى خصلة في هؤلاء محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما . ففقهاء الحديث أخبرُ بالرسول من فقهاء غيرهم، وصوفيتهم أتبع للرسول من صوفية غيرهم، وأمراؤهم أحق بالسياسة النبوية من غيرهم، وعامتهم أحق بموالاة الرسول من غيرهم.

ومن المعلوم أن المعظمين للفلسفة والكلام، المعتقدين لمضمونهما ، هم أبعد عن معرفة الحديث، وأبعد عن اتباعه من هؤلاء. هذا أمر محسوس، بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيراً من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله، بل قد لا يفرقون بين حديث متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه.

وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعاً أو غير موضوع، فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذبة عليه، عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم / لا يعلمون مراده، بل غالب هؤلاء لا يعلمون معاني القرآن، فضلاً عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلاً. فمن لا يحفظ القرآن، ولا يعرف معانيه، ولا يعرف الحديث ولا معانيه، من أين يكون عارفاً بالحقائق المأخوذة عن الرسول؟! ٤/٩٦

وإذا تدبر العاقل، وجد الطوائف كلها، كلما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد، كانت

عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية، فقال: لا نسلم صحة الحديث ! وربما قال: لقوله عليه السلام كذا، وتكون آية من كتاب الله . وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر.

وحدثني ثقة: أنه تولى مدرسة مشهد الحسين بمصر بعض أئمة المتكلمين، رجلٌ يسمى «شمس الدين الأصبهاني» شيخ الأيكي، فأعطوه جزءاً من الربعة فقراً: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْمَصُّ) حتى قيل له: ألف لام ميم صاد.

فتأمل هذه الحكومة العادلة ! ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث، ويعدلون عن مذهبهم، جهلة زنادقة منافقون بلا ريب؛ ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن «ابن أبي قتيلة» أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء. فقام الإمام أحمد، وهو ينفض ثوبه، ويقول: زنديق، زنديق، زنديق. ودخل بيته، فإنه عرف مغزاه .

/ وعيب المنافقين للعلماء بما جاء به الرسول قديم، من زمن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ.

وأما أهل العلم فكانوا يقولون: هم «الأبدال» لأنهم أبدال الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المعدمين الذين لا يعرف لهم حقيقة، كل منهم يقوم مقام الأنبياء في القدر الذي ناب عنهم فيه، هذا في العلم والمقال، وهذا في العبادة والحال، وهذا في الأمرين جميعاً. وكانوا يقولون: هم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، الظاهرون على الحق؛ لأن الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسله معهم، وهو الذي وعد الله بظهوره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً.

٤/٩٨

/ فصل

وتلخيص النكتة: أن الرسل إما أنهم علموا الحقائق الخيرية والطلبية، أو لم يعلموها، وإذا علموها، فإما أنه كان يمكنهم بيانها بالكلام والكتاب، أو لا يمكنهم ذلك، وإذا أمكنهم ذلك البيان، فإما أن يمكن للعامّة وللخاصة، أو للخاصة فقط.

فإن قال: إنهم لم يعلموها، وإن الفلاسفة والمتكلمين أعلم بها منهم، وأحسن بياناً لها منهم، فلاريب أن هذا قول الزنادقة المنافقين. وستكلم معهم بعد هذا؛ إذ الخطاب هنا لبيان أن هذا قول الزنادقة، وأنه لا يقوله إلا منافق أو جاهل.

وإن قال: إن الرسل مقصدهم صلاح عموم الخلق، وعموم الخلق لا يمكنهم فهم هذه